وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملحقة قصر الشلالة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

واقع نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية

إعداد الطالبة:

أمير فضيلة

إشراف الأستاذة:

بنية صبرينة

لجنة المناقشة	
أعضاء اللجنة	الصفة
د. أيت عيسى عيسى	رئيسًا
د. بنية	مشرفًا مقررًا
د. بوجنان خالدية	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب

ووفقني في انجاز هذا العمل

و أخص بالذكر الأستاذة المشرفة بنية صبرينة التي لم تبخل علي بتوجيهاتها

ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل.

ولايفوتني شكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إلى كل أساتذتنا الأفاضل.

إهداء

إلى من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه

إلى كل من صلى على خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أبي الفاضل مصدر الأمان وسندي المتين.

إلى روح القلب ونبضه الحياة إلى أعظم إمرأة بين نساء الكون أمي الغالية.

إلى قرة عيني ودفئ البيت وسعادته أخواتي مريم وكهينة.

إلى أسمى معاني الصداقة والمحبة إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة والحياة.

إلى كل من سقط عنهم قلمي سهوا الهدي هذا العمل المتواضع .

وأخيرا نطلب الله عز وجل أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

الفهارس

شكر وتقدير
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الحداول
قلئمة الأشكال
مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: مدخل لنظام الدفع الإلكتروني

تمهيد 02

المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع.....03
المطلب الأول: التطور التاريخي لنظام الدفع 03
المطلب الثاني: مفهوم نظام الدفع وخصائصه 04

المبحث الثاني: الصيرفة الإلكترونية والعوامل المساعدة على نجاحها 11
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصيرفة الإلكترونية 11
المطلب الثاني: أشكال وقنوات الصيرفة الإلكترونية وعوامل ظهورها.....13
المطلب الثالث: أهمية الصيرفة الإلكترونية والعوامل المساعدة على نجاحها 19

المبحث الثالث: التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني 22
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني، خصائصه، ومقارنة بينها وبين وسائل الدفع التقليدية.....22
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني 25
المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني 41
خلاصة الفصل 43

الفصل الثاني: نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وتحدياته

تمهيد 45

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري 46
المطلب الأول: لمحة عامة عن نشأة النظام المصرفي الجزائري 46
المطلب الثاني: أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأسبابه (دوافعه) 53
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري 59

المبحث الثاني: واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر 63
المطلب الأول: واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر والعوامل المعرقلة لنجاحه 63
المطلب الثاني: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر وأهدافه 65
المطلب الثالث: مكونات برنامج مشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر ومراحل تطبيقه... 67

المبحث الثالث: واقع المعاملات بالبطاقة البنكية الإلكترونية 73
المطلب الأول: إنشاء شركة لتأدية الصفقات البنكية والنقدية SATIM 73
المطلب الثاني: البطاقة البنكية في الجزائر 75
المطلب الثالث: الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكبة المعاصرة 79
خلاصة الفصل 82

الفصل الثالث: واقع نظام الدفع في البنوك الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – قصر الشلالة

تمهيد 84

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 85
المطلب الأول: نشأة بنك BADR 85
المطلب الثاني: تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والخدمات التي يقدمها 87
المطلب الثالث: تقديم الوكالة BADR – قصر الشلالة (6419) 93

المبحث الثاني: دراسة إحصائية لواقع أنظمة الدفع الإلكترونية بوكالة BADR 97

المطلب الأول: جمع بيانات الدراسة 97
المطلب الثاني: واقع وسائل الدفع الالكتروني 100
المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية المتواجدة بالوكالات البنكية 101

المبحث الثالث: واقع أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية في BADR وكالة قصر الشلالة..... 102
المطلب الأول: أنظمة التسوية والدفع الإلكترونية المستخدمة في وكالة قصر الشلالة..... 102
المطلب الثاني: وسائل الدفع الموجودة في وكالة BADR – وكالة قصر الشلالة – 104
المطلب الثالث: الأجهزة المستخدمة للبطاقة والشبكات المساهمة في ذلك 108
خلاصة الفصل 110

خاتمة 112
قائمة المصادر والمراجع 116

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عدد مستخدمي الصيرفة عبر هاتف النقال عبر العالم خلال الفترة 2010-2017	20
1-2	مساهمة البنوك في رأس مال SATIM	77
2-2	معدل استخدام البطاقات	82
3-2	الموزع الآلي للأوراق D.A.B	83
4-2	الشباك الآلي للأوراق G.A.B	84
1-3	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	102
2-3	توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية	103
3-3	التعرف على المستوى التعليمي للموظفين	104
4-3	توزيع مفردات العينة حسب عدد السنوات العمل في نشاط البنوك	105
5-3	وسائل الدفع الالكتروني المتوفرة لدى الوكالات البنكية	105
6-3	البنوك التي تتوفر لديها البطاقات والأجهزة الحديثة	106
7-3	يبين نسبة تواجد البطاقات والأجهزة الإلكترونية في البنوك	106

قائمة الشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح نسبة استخدام الصرافات الآلية في العالم خلال فترة 2004-2015	18
2-1	نسبة مستخدمي الانترنت في العالم خلال 2004-2016	21
3-1	البطاقة البنكية بحسب وجهها وظهرها	30
4-1	أنواع البطاقة البنكية	35
5-1	مصدروا البطاقة البنكية	36
6-1	نموذج عن المحفظة الإلكترونية	42
7-1	نموذج عن الشيك الالكتروني	43
8-1	مراحل التعامل بالشيك	44
1-2	مخطط النظام المصرفي	56
2-2	الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	61
3-2	تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي	73
4-2	كيفية سير الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر	74
5-2	بطاقة الكلاسيكية	81
6-2	البطاقة الذهبية	81
7-2	بطاقة فيزا الكلاسيكية وبطاقة الفيزا الذهبية	82
8-2	طريقة الحصول على خدمة DAB وGAB	84
9-2	جهاز TPV	85
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	95
2-3	الهيكل التنظيمي لوكالة قصر الشلالة ولاية تيارت	100
3-3	بطاقة CBR	110
4-3	بطاقة Bank Tawfir	110

5-3	صورة أمامية DAB	113

مقدمة

يشهد العالم العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهم هذه المتغيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث التي تأثر بها الناس وبدءوا التعامل على أساسها نظرا لمزاياها من ناحية السرعة والتكلفة، حيث أثرت على مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، والمصارف واحد من القطاعات التي امتد إليها هذا التطور، فغيرت أساليب نشاطها وابتكار وسائل دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل، سعيا لزيادة أرباحها، وتقليل تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى.

إذ لجأت البنوك إلى الاعتماد على وسائل ونظم دفع حديثة أثناء رسم استراتيجيتها وذلك بفضل ما توفره هذه الوسائل من معلومات دقيقة عن الزبائن، وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المخصص لخدمة الزبائن، كما ان البنوك وجدت فيها أجوبة وحلولا للمشاكل التي كانت تواجهها وعلى رأسها المخاطر التي تحمل التقنية الرقمية في طياتها من قرصنة المعلومات، والاختراقات والاعتداءات على المعلومات الشخصية.

وبالرغم من وجود مجموعة الدول التي شرعت في استعمال الوسائل المستحدثة، غير أن هناك بعضها لم تشرع في استعمال واستخدام الوسائل وإن استخدمتها فبشكل صغير، ونخص بالذكر الجزائر. حيث يعتبر تحديث وعصرنه المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذو أولوية بالنسبة لها في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة ولعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أحد المصارف التي تسعى جاهدة لأجل تحديث خدماته كإدخاله أنظمة دفع الكترونية وتزويد عملائه بوسائل دفع حديثة.

1 – الإشكالية الدراسة:

ضمن هذه التطورات التي عرفتها وسائل الدفع تبرز أهمية إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو واقع نظام الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا أحلت وسائل الدفع الإلكترونية محل وسائل الدفع التقليدية.
- ما المزايا التي تقدمها وسائل الدفع الالكتروني للبنك.

- ما هو واقع نظام الدفع في الجزائر.
- لماذا تأخر تطبيق نظام الدفع الالكتروني في الجزائر.

2 – فرضيات الدراسة:

- يمكن أن نعتبر وسائل الدفع الإلكترونية تطور لوسائل الدفع التقليدية حيث جاءت فقط لتغطية النقائص الموجودة فيها.
- يفترض ان وسائل الدفع الإلكترونية تسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة فائقة وبأقل جهد ووقت وتكلفة.
- البنوك الجزائرية لا زالت في المراحل الأولى لتطبيق هذه الوسائل نظرا للعراقيل التي تواجهها في النظام البنكي.
- تحديث وعصرنه نظام الدفع مرتبط بثقافة ووعي المجتمع.

3 – أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث باعتبار أن العالم يشهد تحولات اقتصادية عميقة تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونخص بالذكر "الصيرفة الإلكترونية"، إذ أن هذا التطور التكنولوجي أدى إلى إحداث نقلة مهمة في القطاعات المصرفية على المستوى العالمي وكذا وسائل الدفع، ومنها تظهر الأهمية البالغة في الموضوع مما دفعنا إلى محاولة دراسة تجربة الجزائر في هذا المجال.

4 – أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر منها:

- انسجام الموضوع مع التخصص الذي نزاوله.
- الرغبة الذاتية في فهم المصطلحات حديثة النشأة ومنها البنكية وتكوين فكرة عامة عنها، كالبنوك الإلكترونية، أساليب الدفع الحديثة وكيفية عملها، والتي بدورها في تطور مستمر ومتواصل.
- التعرف على أهم التطورات العالمية الحاصلة في قطاع الاقتصاد، وبالتحديد التي مست الصناعة البنكية الدولية.
- معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية لمثل هذه التغيرات وما مدي استعداد أنظمتها حيال ذلك.

5 – أهداف البحث:

- معرفة المستجدات والتطورات التي طرأت على نظام ووسائل الدفع.
- البحث عن أهم الأسباب التي أخرت تحديث وعصرنه نظام الدفع في الجزائر.
- التعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية واستعمالها في البنوك التجارية الجزائرية.

6 – المنهج المتبع:

- المنهج الوصفي استخدم في الجانب النظري من هذه الدراسة، إذ يتعلق الأمر بمختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة في البحث.
- المنهج التاريخي لاستعراض أهم التطورات التي مر بها نظام الدفع ووسائله بما فيها البطاقة البنكية والنظام المصرفي الجزائري.
- في الجانب التطبيقي حاولنا استخدام منهج الإحصائي لقيامنا بعدة إحصائيات لمعرفة ما مدى استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر عن طريق زيارة ميدانية لبتك الفلاحة والتنمية الريفية – قصر الشلالة–وذلك بالاعتماد على استخدام"المقابلة" في جمع المعلومات والبيانات الضرورية وهذا ما يجسد دوافع القيام بهذه الدراسة في إخراج البحث العلمي من المحيط الجامعي إلى محيط الميدان العلمي.

7 – صعوبات البحث:

خلال قيامنا بإعداد البحث صادفتنا بعض الصعوبات والعراقيل منها عدم توفر المعلومات الكافية بخصوص هذا الموضوع بالإضافة إلى نقص الكتب في مكتبة الجامعة، وأيضًا عدم الاهتمام وصعوبة الحصول على المعلومات من البنك وذلك لأنها وثائق ومعلومات داخلية خاصة به حسب ما قال لنا المدير والموظفين.

8 – تحديد الإطار الزماني والمكاني والموضوعي:

بالتأمل مع عنوان البحث نجد انه يتكون من ثلاثة فصول، الأول والثاني نظري نحاول من خلاله تسليط الضوء على الإطار النظري لنظام الدفع ووسائل الدفع واقعها في الجزائر من خلال سرد جميع التعارف والمفاهيم، أما الفصل الثالث فهو تطبيقي حاولنا من خلاله تبيان واقع نظام الدفع في البنك الفلاحي والتنمية الريفية في بلدية قصر الشلالة ولاية تيارت خلال عام 2020/2019.

9 – محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة، قسمنا الموضوع إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن ملخص للدراسة.

سنتناول في الفصل الأول الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا فيها على التوالي: مفاهيم حول نظام الدفع ووسائل الدفع خصائص وأساليب وثم الصيرفة الإلكترونية أهم قنواتها وعوامل ظهورها ونجاحها وأيضا تطرقنا إلى وسائل الدفع الالكتروني خصائصه والمقارنة وأنواعه والمزايا والعيوب.

أما الفصل الثاني تطرقنا إلى واقع نظام الدفع في الجزائر والعوامل المعرقلة لنجاحه، نشأة نظام البنكي الجزائري واهم إصلاحاته وإلى مشروع برنامج نظام الدفع ومكوناته، أهدافه ومراحله وواقع معاملات البطاقة البنكية.

وأخيرًا الفصل الثالث تطرقنا إلى دراسة حالة واقع نظام الدفع ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول:

مدخل لنظام الدفع الإلكتروني

تمهيد:

يعتبر نظام ووسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشرا عن مدى سيره وعمله،وهو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بان لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية،وهذا لان وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات. شهدت الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدما ملموسا حيث استخدمت طرقا سمحت لزبائن المصارف بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية ومن المتوقع أن تنشر هذه العمليات بشكل واسع في الفترة المقبلة خاصة في ظل التطور المستمر في مجال التقنية المصرفية.

كما شهد العالم إصدار وسائل الدفع الكترونية توجد على أشكال مختلفة ساهمت بشكل كبير في تسوية المعاملات بين مختلفة الأطراف حيث تميزت باللامادية وسرعة تنفيذ الخدمة وتسوية المدفوعات هذا ما ساعدها على الرفع من مستواها عند الزبائن وجعل الإقبال عليها كبيرا جدا.

المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع

المطلب الأول: التطور التاريخي لنظام الدفع

إن نظام الدفع يرتكز أساسًا على النقد، باعتباره أداة للتبادل السلع والخدمات بين الأفراد وتسوية التزاماتهم فيما بينهم، ولقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمن مع تطور الحياة الاقتصادية للأفراد وتغير حاجياتهم، لذلك سوف نتطرق إلى أهم المراحل التي مر بها نظام الدفع ووسائل الدفع وأساليبه التقليدية.

1 – التطور التاريخي لنظام الدفع:

لقد شهد العالم منذ القدم أطوارا في نظام الدفع بدءا بالمقايضة، فباعتماد المقايضة كوسيلة للدفع كان الإنسان يلجأ إلى إشباع حاجاته عبرها أو سلعته بسلعة شخص أخر مباشرة دون استخدام أي وسيط، غير أن هذا النظام كان عاجزا عن مسايرة التطور الاقتصادي الذي استند في أساسه إلى ظهور التخصص وتقسيم العمل، وما رافق ذلك من اتساع في عمليات المبادلة بين الأفراد بسبب فائض في الإنتاج المعد للتبادل.حيث واجهته عدة صعوبات منها عدم التوافق بين رغبات الأفراد المتعاملين، وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة.[1]

فبسبب محدودية هذا النظام كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى أكثر فعالية وتم اللجوء إلى استخدام المعادن كنقود واحتلت المعادن الثمينة (الذهب والفضة) مكان الصدارة بين مختلف المعادن النقدية ثم تلتها في الترتيب المعادن الأخرى مثل الحديد والنحاس والقصدير وغيرها.ولقد تم اختيار المعادن النفيسة لأنها تمتاز بالخصائص التالية:

غير قابلة للتلف وقابلة للتجزئة وكونها نادرة فهي مرتفعة الثمن، الثبات النسبي في قيمتها مقارنة مع غيرها من السلع.

غير أن العالم قد شهد بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ظهور أنواع جديدة من السندات يصدرها الصيارفة للتجارة، تثبت ملكية التاجر مبلغ ما في ذمة الصيرفي وتعد النقود المصرفية أهم أنواع النقود المتداولة فكما كان إيداع الذهب لدى البنوك سببا في وجود النقود الورقية فإن إيداع النقود الورقية أدى إلى وجود النقود الائتمانية فقيام النقود بوظيفتها كمقياس للقيمة واستخدامها كوسيط للتبادل قضى على الصعوبات التي تصاحب تحقيق التوافق بين الرغبات المتعاملين ولم تعد مشكلة عدم قابلية بعض السلع للتجزئة تعترض عقد صفقات البيع والشراء.

[1] بارش آسيا، **وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص33.

أما في العصر الحديث ومع ظهور التكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد ظهرت العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي سادت معها ظاهرة المعلوماتية التي تأثر بها الناس نظرًا لمزاياها من ناحية السرعة أو تكلفة حيث أصبح من السهل على أي شخص في أي مكان أن يحصل على جميع المعلومات التي قد يحتاج إليها في أي مجال من مجالات مختلفة عن طريق شبكة الانترنت التي ارتبطت بتكنولوجيا الالكترونيات والحواسب وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى الكترونيات، حيث نتج الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية وعليه نجد أن العالم يتجه نحو تطبيق واسع لنظام المدفوعات بوسائل دفع الكترونية مما يقلل من الاستخدام النقود بشكل كامل.[1]

المطلب الثاني: مفهوم نظام الدفع وخصائصه

أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزاتثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع.

1 – مفهوم نظام الدفع:

❖ **مفهوم النظام:** إن أي نظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من اجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تسمى مدخلات النظام يتم المزج فيما بينها، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات، قصد تحقيق نتائج مرغوبة تسمى مخرجات النظام.

❖ **مفهوم الدفع:** تدل كلمة الدفع على إطفاء دين أو تسوية التزام.[2]

❖ **مفهوم نظام الدفع:** يعرف نظام الدفع على أنه: "مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية". ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "مجموع التسويات لمجموعة من الدوائر المتعاملين، وذلك من اجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل، بأقل تكلفة وبأقل المخاطر وفي وقت سريع في حدود ما تسمح له التكنولوجيا المتوفرة في وقت معين".[3]

---

[1] زهير زواش، **دور النظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2011/2010، ص 4.

[2] سماح شعبور، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر –واقع وتحديات**، مذكرة ماستر اكادمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي – تبسة، السنة 2016/2015، ص5.

[3] رحيم حسين، *الاقتصاد المصرفي*، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، منشورات اقرأ، قسنطينة، 2009، ص 132.

كما يعرف أيضا بأنه" مجموعة من وسائل الدفع، إجراءات، قواعد تنظيمية وشبكات للاتصال تضمن تواصل وتحويل الأموال بين الأعضاء المكونة لنظام الدفع إذ تلعب البنوك المركزية دورا رئيسيا فيها من خلال تسييرها والحرص على فعاليتها أما البنوك كمؤسسات مالية، فلها الحق في تلقي الودائع وتسديد المدفوعات أي أنها على علاقة مع الزبائن، وباعتبارها عضوا في نظام الدفع فهي تضمن مقاصة وتسديد الديون مع البنوك المشكلة لنفس النظام.[1]

2 – خصائص نظام الدفع:

تتميز أنظمة الدفع بالخصائص التالية:

- **البساطة والوضوح:** أي تكون القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.
- **المرونة:** وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة للتطور في سلوك الوحدات أفراد ومؤسسات ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات.
- **السرعة:** وهي إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن.
- **الأمان:** يتعلق الأمر هنا أساسا بأمان وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.[2]

المطلب الثالث: مفهوم وسائل الدفع وأساليبها التقليدية

1 – مفهوم وسائل الدفع:

يتم في الاقتصاد يوميا إجراء الملايين من العمليات الخاصة بالصفقات والمعاملات والقرض.ولا يمكن أن نتصور أن يتم ذلك في عالم الاقتصاد اليوم المعقد بشكل تبادل عيني، لأن ذلك يتطلب أن نجري يوميا ملايين العمليات الحسابية المعقدة، كما يتطلب أن تكون السلع متجانسة، أو على الأقل نعرف طبيعة التجانس بينهما.

ولحل هذه المشكلات حصل اتفاق بين المجتمعات في أزمنة وأمكنة مختلفة على اتخاذ شيء معين يتصف بالقبول العام وله قيمة معروفة تسمح بحساب قيم السلع الأخرى وتبادلها.ونطلق عموما اسم وسيلة الدفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا للعب هذا الدور.وعلى هذا الأساس، فان وسيلة الدفع هي تلك

[1] بودرو عصام، مجلة العلوم الإنسانية، **تسيير الأخطار المالية لأنظمة الدفع**، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية، مجلد ب، العدد 46 ديسمبر 2016، ص 85.

[2] رحيم حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون.وتدخل في زمرة وسائل الدفع. إلى جانب النقود القانونية، تلك السندات التجارية وسندات القرض التي تدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم.

ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية.فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار. ومن جهة أخرى، تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والأوراق والشيكات بدرجة أقل. وأخيرًا هي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن حيث امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص في المستقبل وانطلاقا من هذا المبدأ فان وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا وإعادة استرجاعها في المستقبل.[1]

عرف المشرع الجزائري وسيلة الدفع بالمادة 69 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض التي تنص "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل".[2] ولقد عرفها الكاتب "Bonneou Thierry" تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة، تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال.[3]

2 – أشكال وسائل الدفع التقليدية:

توجد عدة إشكال لوسائل الدفع التقليدية التي تمكن من تسهيل العمليات خاصة بتبادل السلع والخدمات وتسوية الالتزامات ومن أهمها :

2 – 1 – السند لأمر:

هو ورقة تجارية، تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة. فهذا السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص أخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق.وعلى هذا الأساس يمكن أن نستنتج أن سند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه.وأمام حامل

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2001، ص31.

[2] ناشف فاطمة، **وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية**، مذكرة ماستر اكادمي، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2018/2017، ص 29.

[3] بالحبيب الهام، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحسين اداء البنوك**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2016، ص 4.

هذا السند طريقتان لاستعماله، فأما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة، ولكنه سوف يخسر نظير ذلك جزء من قيمته، هو مبلغ الخصم الذي يحسب على أساس معدل تعاقدي يسمى معدل الخصم، وهو اجر البنك للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في الدائنة وتحمل متاعب تحصيل السند. والطريقة الثانية هي استعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص أخر، سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض.ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد عن طريق عملية التظهير، شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير. وعندما يتم قبوله يدخل في التداول وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع. لذلك نقول أن سند لأمر هو ورقة تجارية تتحول إلى وسيلة دفع بواسطة التظهير.[1]

2-2-السفتجة أو الكمبيالة:

السفتجة مثل سند الأمر هي عبارة عن ورقة تجارية. ولكنها تختلف عنه في بعض الأمور الأساسية. فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذميتين ماليتين في نفس الوقت. وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لآمره، ومن هذه النقطة بالذات يمكنها آن تتحول إلى وسيلة دفع .فإذا اشترى الشخص "**أ**" بضاعة من الشخص "**ب**" وكان علىهذاالأخير دين إلى شخص "**ج**" فيمكن للشخص "**ب**" أن يحرر وثيقة (بالمواصفات التقنية والشكلية للكمبيالة) بمبلغ معين وبتاريخ استحقاق معين (لايتعدى في غالب الأحيان ثلاثة أشهر)، يأمر فيها الشخص "**أ**" بدفع ذلك المبلغ في التاريخ المبين إلى الشخص "**ج**" أو لأمره، ويوقع كل من الشخصين "**أ**" و"**ب**" على هذه الوثيق ويعطيانها إلى "**ج**" ونلاحظ انه بهذه الطريقة قد تم تسوية دينين بورقة واحدة يسمى الشخص "**ب**" الساحب وهو الذي يأمر بالدفع.ويسمى الشخص "**أ**" المسحوب عليه وهو المأمور بالدفع. ويسمى الشخص "**ج**" المستفيد. وامام حامل هده الورقة (السفتجة) نفس طرق استعمالها مثلما هو الشأن بالنسبة للسند الأمر. إما الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق وإما خصمها لدى البنك إذا احتاج حاملها لسيولة، وإما تسوية عمليات أخرى (تجارية أو ائتمانية) بواسطتها وذلك عن طريق تظهيرها إلى الغير، وإدخالها في التداول. وبهذا فهي تتحول من مجرد وسيلة قرض تجارية إلى وسيلة دفع.[2]

2-3-سند الرهن:

سند الرهن هو أيضا ورقة تجارية كسابقيه، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك.

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، 31.

[2] طاهر لطرش، **نفس المرجع السابق**، 33-34.

إن حاجة التجارة ومتطلباتها، قد تدفع بالتجار إلى الاحتفاظ بالسلع وذلك قبل بيعها، مقابل شهادة ممنوحة من هذه المخازن تثبت الجهة التي تعود إليها ملكية هذه السلع وتظهر كميتها ومواصفتها. وقبل بيع هذه السلع، قد تحتاج صاحبها إلى سيولة. فإذا لم يجد هذه السيولة بطرق أخرى، يمكنه الاقتراض من تجار آخرين أو من البنوك مقابل تقديم سند ملكية البضاعة كضمان؛أي رهن هذه البضاعة من أجل الحصول على السيولة. ويمكن لحامل السند الجديد تقديمه إلى الغير لنفس الغرض، وهكذا يدخل في التداول، وينتقل من يد إلى يد لتسوية المعاملات. ومما تجدر الإشارة إليه، أن البضاعة المخزنة لا تعطى لمالكها، وإنما تعطى لحامل سند الملكية الذي يتحول إلى سند رهن بمجرد تقديمه إلى الغير كضمان للدين. ولكن هناك بعض الأنظمة التي تحرر فيها المخازن العمومية ووثيقتين في آن واحد. الوثيقة الأولى وتعبر عن ملكية البضاعة، والشهادة الثانية التي تمثل سند الرهن. وفي أثناء المعاملات يقدم صاحب البضاعة سند الرهن كضمان بينما يحتفظ بسند الملكية.ويتم تداول سند الرهن عوض شهادة ملكية السلعة. وفي هذه الحالة لا يقدم المخزن العمومي السلعة إلا لمن كان يحمل سند الملكية وسند الرهن بإمكانه الحصول على السلعة المخزنة بتقديم إحدى الوثيقتين فقط، بل ينبغي على احدهما أن يقدم الوثيقتين معا للحصول عليها.ويعتبر هذا الأمر من الضمانات الكبرى التي تقدمها هذه الصيغة، مما يزرع الثقة في نفوس كل الأطراف التي تتعامل بها. وسند الرهن مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات.[1]

2-4- سند الصندوق:

يحدث أحيانا أن يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو بنك أموالا لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة. ومقابل ذلك تقوم الهيئة المقترضة (تكون في الغالب بنكا) بإصدار وثيقة تعترف فيها بهذا الذين، هذه الوثيقة هي سند الصندوق. ويمكن تعريفه بأنه التزام مكتوب من طرف بنك آو مؤسسة بدفع مبلغ المذكور في السند (هو مبلغ القرض) في تاريخ محدد وهو تاريخ الاستحقاق. وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند، ومدته أيضا قصيرة لا يمكن أن تتجاوز في أقصى الحدود اثنتا عشر شهرًا، ويمكن لحامله قبل انقضاء هذه المدة أن يقدمه إلى البنك للخصم إذا احتاج إلى السيولة قبل تاريخ الاستحقاق، كما أنه يمثل وديعة لصاحبها في البنك على الرغم من أن إحداثه في أول الأمر كان بغرض القرض.[2]

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 34-35.

[2] طاهر لطرش، **نفس المرجع السابق** ، ص 36.

2-5- السندات العمومية قصيرة الأجل:

تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال: الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز، وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية، وتلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لاستعجاليه النفقات.والسندات العمومية قصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سند الصندوق. والاختلاف الأساسي الموجود بينهما هو في الجهات التي تصدرهما، وكذلك كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها، أي سندات غير اسمية.

2-6- الشيك:

وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية. وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه.وقد يكون المستفيد شخصا معروفا ومكتوبا اسمه في الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله. ولهذا فالشيك عبارة عن سند لأمر دون اجل وهو يشبه الكمبيالة باعتباره يتضمن عملية بين ثلاثة أشخاص: الساحب أو صاحب الحساب والمسحوب ليه الذي يكون بنكا والمستفيد. ويتم تداول الشيك من يد إلى يد، واستعماله في إجراء المعاملات.فإذا كان هذا الشيك محررا باسم معين، فإن تداوله يتم بمجرد انتقاله من يد إلى يد.والجدير بالذكر، أن الشيك باعتباره أمر من صاحب الحساب إلى البنك من اجل دفع مبلغ معين إلى شخص أخر، هو أساس ما يعرف بنقود الودائع.بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال حقيقية، بل مجرد القيام بتسجيلات محاسبية في دفاتر البنك لاستلامه لهذه الشيكات.

2-7- النقود:

هي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة، وهي الأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل إن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هده النقود، سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ. وعلى خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون، فإن النقود القانونية أو النهائية تامة السيولة والنقود الأخرى.

❖ **النقود القانونية:** وهي عبارة عن النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة. وتصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي، وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية. وتمثل التزام البنك المركزي

تجاه الاقتصاد ككل (حكومة، مؤسسات، وأفراد) وبما أن البنك المركزي هو الذي يصدرها فتسمى أيضا النقود المركزية.

❖ **نقود الودائع**: يصدر هذا النوع من النقود من طرق البنوك التجارية، وفي الواقع ليس لها وجود مادي مثل النقود القانونية، وإنما هي ناشئة بالأساس عن مجرد تسجيل محاسبي للمعاملات الناجمة عن استعمال الشيكات، وتنشا بناءا على إيداع حقيقي وتتضاعف تبعا للتحويلات مابين الحسابات التي تعتبر من وجهة نظر البنك ودائع جديدة.[1]

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 37-38.

المبحث الثاني: الصيرفة الإلكترونية والعوامل المساعدة على نجاحها

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصيرفة الإلكترونية

تعتبر الصيرفة الإلكترونية من أحدث وأهم المواضيع المصرفية التي حظيت باهتمام كبير من قبل المجتمع المصرفي فهي تعد الواقع المعتمد في مجال الاقتصاد الجديد عامة، وفي أعمال المصارف خاصة لذا فان معظم الدول المتقدمة أصبحت تعتمدها.وفي هذا المبحث سيتم التعرف على ماهية الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها.

1– مفهوم الصيرفة الإلكترونية:

يستخدم تعبير أو مصطلح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking).أو بنوك الانترنت (InternetBanking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعض البنوك الإلكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking)أو البنك المنزلي (HomeBanking) أو البنك على الخط (OnlineBanking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self ServiceBanking)، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وانجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان أخر، وفي الوقت الذي يريده الزبون[1]، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت وفي أي مكان)، وقد كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى البنك ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص، وتطور المفهوم هذا مع شيوع الانترنت إذ أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الانترنت، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر الزبون، بمعنى أن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي) بحزمة البرمجيات، وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي)، أو كان العميل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شراءها من الجهات المزودة، وعرفت هذه الحزم باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية، مثل حزمة (Microsoft's Money)، وحزمة (Ntuits Quiken)، وحزمة (Meca'sManagingyourmoney)وغيرها، هذا مفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الذي يعبر عنه واقعيا ببنك الكمبيوتر الشخصي PC Banking) وهو مفهوم وشكل قائم ولا يزال الأكثر شيوعًا في عالم العمل المصرفي الالكتروني.[2]

---

[1] عبد الغني ربوح، **تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي العلمي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوك الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 01.

[2] مُحَّد بلوافي، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظاك المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005، ص 43.

كما تعرف الصيرفة الإلكترونية على أنها: "تلك البنوك والمؤسسات المالية المستندة على الركائز الإلكترونية، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان وبأقل تكلفة، وأسرع وقت، واقل جهد للعملاء". وجاء أيضا في مفهوم الصيرفة الإلكترونية: " أنها تلك البنوك التي تقوم بتقديم خدمات بنكية كلاسيكية ومستحدثة من خلال وسائط الكترونية عديدة متاحة أمام زبائن البنك خلال أوقات عمل التي تدوم لكافة أيام الأسبوع وطوال ساعات اليوم دون انقطاع.[1]

وبناءًا على ما ورد في المفاهيم السابقة يمكن التوصل إلى مفهوم شامل حول البنوك الإلكترونية، والتي ما هي إلا" مؤسسات الكترونية تعمل على نقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر شبكة الانترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول إلى حساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل بين فروع البنك. أهم ما توفره الطريقة الحديثة في الاستفادة من الخدمات المصرفية هو اختصار الوقت والجهد والمال بالنسبة للعميل وخفض تكاليف العمل وزيادة الأرباح بالنسبة للبنك، مما جعل البنوك تستغني عن النظام الورقي تدريجيا في مقابل استخدامها للنظام الالكتروني للتعامل مع زبائنها في محاولة ابتكار وسائل جديدة تتلائم مع التطور التكنولوجي في مجال الأعمال التجارية.[2]

ووفقًا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات الإشراف والرقابة الأمريكية الأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الانترنت:

- **الموقع المعلوماتي (Informational)**: وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني، ومن خلاله يقدم البنك معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
- **الموقع التفاعلي أو الاتصالي (Communicative)**: بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

[1] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، الطبعة الأولى، مطبعة ألومساك رشيد، القبة، الجزائر، سنة 2013، ص 250.

[2] طاهر لطفي، **العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015، ص 08.

❖ **الموقع التبادلي (Transactional)**: وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراءات الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية، وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.[1]

المطلب الثاني: أشكال وقنوات الصيرفة الإلكترونية وعوامل ظهورها

1-أشكال الصيرفة الإلكترونية (القنوات):

1-1-الصرافات الآلية:

هي تلك الأجهزة المتصلة بحاسوب البنك، حيث يتم تركيبها بمواقع البنوك، في الأماكن العامة، وفي الشوارع الكبرى، في المراكز التجارية، في المطارات والموانئ وغيرها، حيث يتطلب من اجل الحصول على خدماتها، امتلاك الزبائن البنك لبطاقة السحب، هذه الأخيرة عند استخدامها وتمريرها عبر تلك الصرافات وبعد استخدام الرقم السري –الرقم التعريفي الشخصي للزبون – تتم عمليات السحب وكذلك الاستفسار عن أرصدة الحسابات في أي وقت يشاء الزبائن حاملي تلك البطاقة دون انقطاع –24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع. وتجدر الإشارة إلى أن البنك عن طريق فروعه أو وكالاته مسؤولا على تغذية الصرافات الآلية التي تتواجد بمقرات هذه الأخيرة أو في الأماكن العامة وغيرها من الأماكن بالنقود وأن يحرص كل الحرص على السير الحسن لهذه الصرافات حتى يتسنى لأصحاب البطاقة البنكية الخاصة بالسحب من سحب الأموال خلال 24/24 ساعة ومدار أيام الأسبوع دون إدراكهم لنقص النقود لدى هذه الصرافات، أو سحب نقود ممزقة وغيرها من السلبيات التي تزعج زبائن البنك.[2]

❖ **خصائص الصرافات الآلية** : من أهمها:

- الخدمة السريعة مقارنة بإجراءات الصرف داخل المصرف.
- عملية وسهلة الاستخدام من قبل أي شخص حيث ستقود التعليمات الموجودة على شاشة الجهاز والخالية من التعقيدات إلى سحب النقود التي يحتاجها العميل بصورة سهلة وسريعة.

[1] أديب قاسم شندي، الصيرفة الالكترونية، **أنماطها وخيارات القبول والرفض**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 27، السنة 2011، ص 06.

[2] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص 254 .

- قريبة وملائمة لاماكن الشراء والتسوق، حيث أنها متوفرة في كل فروع المصرف المصدر للبطاقة والمصارف المرتبطة معه، وفي المراكز التجارية والفنادق والمطارات
- أجهزة الصراف الآلي تلغي الحاجة لحمل النقود إذ باقتناء البطاقة يمكن التسوق وإجراء التعامل النقدي دون الحاجة لحمل الأموال، كما يمكن الوثوق بها بدرجة اكبر من غيرها لأنها على درجة عالية من الأمان وغيرها معرضة للأخطاء المحاسبية.[1]

الشكل رقم 01-01: يوضح نسبة استخدام الصرافات الآلية في العالم خلال فترة 2004-2015

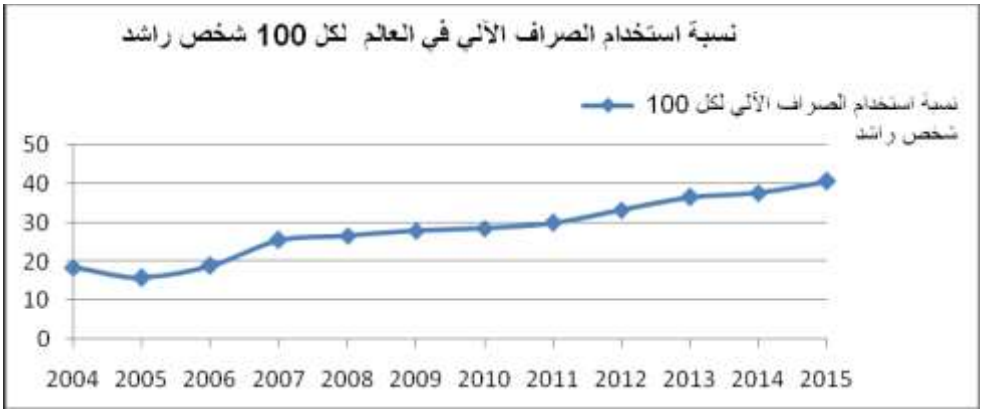

المصدر: العياطي جهيدة، **تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 3، 2017، ص3.

يوضح الشكل التالي إلى أن عدد الصرافات الآلية في العالم في تطور مستمر، ما عدا سنة 2005عرفت تراجعا بـ 5%هذا راجع لتبني المصارف لقنوات أخرى كالهاتف النقال والصيرفة عبر الانترنت، لكن سرعان ما أدركت المصارف دورها في النشاط المصرفي: مما انعكس على ارتفاع عددها بصورة مستمرة حيث بلغت نسبة 30% صرافا لكل 100 شخص راشد سنة 2011، ونسبة 40% سنة 2015 مما يوضح لنا توفر هذه الخدمة بشكل كبير وتقريبها من العميل لنيل رضاه.

1 -2-الشبابيك البنكية الآلية:

هي أجهزة آلية متطورة مقارنة بالصرافات الآلية حيث لا تقتصر على مجرد إمكانية استخدام الزبائن لبطاقات السحب من اجل السحب بل تتعدى ذلك لتقدم خدمات عند طلب الزبائن لدفتر الشيكات وإصدار أمر التحويل بين حسابات نفس الزبون كإجراء التحويل من الحساب تحت الطلب إلى

[1] عجال منصور، **واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير استراتيجي، جامعة مستغانم، سنة 2018/2017، ص 12.

حساب التوفير والاحتياط أو إجراء التحويل من حساب الزبون لأخر، واستبدال العملات الأجنبية وتقديم طلبات القرض وإيداعها وعمليات الإيداع وإمكانية الاستفسار عن مختلف الخدمات البنكية، وتسديد فواتير الاستفادة من الخدمات كخدمات الهاتف والماء والكهرباء وغيرها.[1]

1 – 3 –نقاط البيع الإلكترونية:

هي تلك الأجهزة التي تنتشر لدى المتاجر الكبرى والمساحات المتعلقة بمختلق الخدمات تسمح هذه الأخيرة للزبون باستخدام البطاقة الائتمانية لاقتناء سلع وخدمات، دون الحاجة لحمله للنقود، وللمتاجر وغيرها بالتحقق من صحة تلك البطاقات بعد تمريرها على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك من خلال إدخال الرقم السري، حيث تتم عملية خصم قيمة مشتريات الزبون من رصيده ومن ثم تحويلها إلى رصيد المتاجر الإلكترونية.[2]

❖ **خصائص نقاط البيع**: من أهم خصائصها:

- تقليص وجود النقد ما يعني تقليل المخاطر على العميل والمصرف.
- زيادة حجم مبيعات التاجر من خلال اجتذاب حاملي البطاقات.
- إمكان أجهزة نقاط البيع عمل الموازنات أوتوماتيكيا أو يدويا.
- إمكان الاستعلام عن الرصيد قبل تنفيذ العملية الشرائية.[3]

1 – 4 –الهواتف البنكية:

وهي تلك الهواتف التي تعمل على مدار 24 ساعة يوميا ودون انقطاع على مدار الأسابيع والأشهر، حيث يسمح للزبون بعد استخدامه للرقم السري من الاستفسار حول رصيد حسابه أو الاستفسار حول خدمات بنكية معينة، دون الحاجة إلى انتقاله بصفة مباشرة مما يؤدي ذلك إلى تجنيب البنك من خدمة مباشرة لطوابير من الزبائن يوميا.

[1] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص255.
[2] فضيل فارس، **نفس المرجع السابق**، ص256.
[3] عجال منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

الجدول رقم 01-01: عدد مستخدمي الصيرفة عبر هاتف النقال عبر العالم خلال الفترة 2010-2017: الوحدة مليون مستخدم(*المتوقع)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*	2017*
عددمستخدمي الهواتفالبنكية	142	288	480	696	914	1121	1310	1476

المصدر: العياطي جهيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 4

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال في العالم في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2013ما يقدر بـ 696 مليون مستخدم بعدما كان 142 مليون مستخدم سنة 2010، كما نلاحظ أن هناك توقعا لارتفاع هذا العدد في السنوات الأخيرة 2017، 2016 وهذا دليل على قبول ورضا المتعاملين على هذه الخدمة.

1 – 5 –الحاسوب الشخصي:

وهو الحاسوب الذي يخص شخص معين يكون موجود بمنزله أو في مكان عمله أو في مكان أخر، إذ يمكن لهذا الأخير من استخدامه للاتصال بحاسوب البنك من خلال استخدام الرقم السري لإجراء عملية بنكية معينة. وهذه القناة تأخذ تسمية أخرى: "الصيرفة المنزلي".

1 – 6 –التلفزيون الرقمي:

هي القناة التي تتبلور من خلال الربط بين أجهزة التلفزيون بالمنزل أو مقر العمل وبين حواسيب البنوك عبر الأقمار الصناعية، بحيث بمجرد قيام الزبون بالمنزل أو العمل بإدخال الرقم السري الخاص به، يمكنه الدخول إلى حاسوب البنك ومن ثم تفاعله مع البنك وإمكانية حصوله على مختلق المعلومات والاستفسارات. ويعد هذا التلفزيون من احدث القنوات التي تم ابتكارها، والتي تمكن المصارف (البنوك) من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خصوصا غي المنزل مع ربات البيوت، لا سيما في حالة عدم توفر جهاز حاسب، ووجدت هذه التقنية رواجا خصوصا في بريطانيا وفي السويد وفرنسا.[1]

1 – 7 –جهاز تبديل العملات:

هو ذلك الجهاز الذي يسمح للإفراد من القيام بتبديل العملات التي تكون بحوزتهم مقابل الحصول على عملات أخرى أو عملة محلية. حيث يتواجد هذا الجهاز داخل الفروع الآلية.

[1] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص256-257.

1 – 8 –بنوك الانترنت:

إن ظهور شبكة الانترنت، ونمو استخدامها عالميا، وكذلك بروز التجارة الإلكترونية، هي بمثابة العوامل الأساسية التي سمحت ببروز بنوك الانترنت كقناة من قنوات التوزيع الإلكترونية للخدمات البنكية التي تقدمها البنوك إلكترونيا.

بنوك الانترنت، وهي القناة الرئيسية والأهم لتوزيع الخدمات البنكية، ولانتشار البنك على المستوى العالمي ولجذب المزيد من الزبائن. ويوفر البنك على الانترنت خدمات مثل:

- شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن مجمل الخدمات المصرفية.
- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
- كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء.
- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.[1]

الشكل رقم 01–02: نسبة مستخدمي الانترنت في العالم خلال 2004–2016

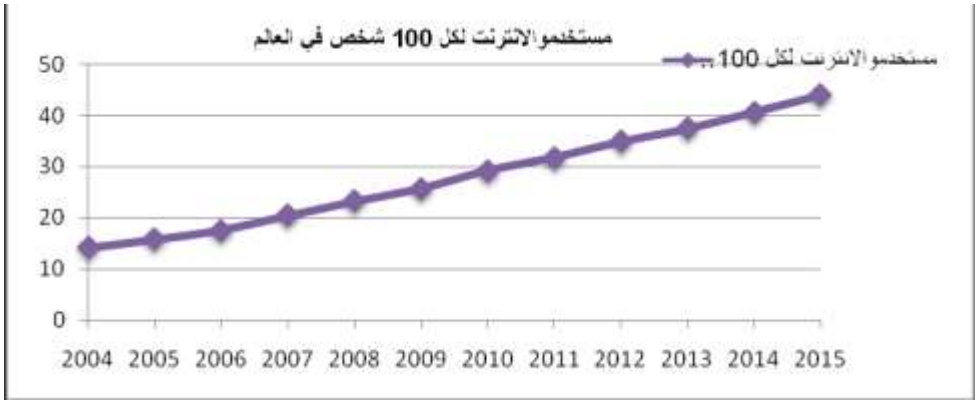

المصدر: العياطي جهيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 5

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مستخدمي الانترنت في العالم في ارتفاع مستمر ابتداء من سنة 2004 بعدما كانت 15% إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت 45% وهذا يفسر الوعي بأهمية الانترنت في جميع المجالات وقوتها خاصة في الدول المتقدمة.

2– عوامل ظهور الصيرفة الإلكترونية:

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية كان نتيجة تفاعل عدة عناصر منها:

[1] فضيل فارس، نفس المرجع، ص 257–258.

- ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.
- التجارة الإلكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة الانترنت والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة.[1]
- وجود منافسة شديدة بين البنوك وغيرها من المؤسسات المالية هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية بل اكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية.
- تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وشركات الأوراق المالية ومنافستها للبنوك، حيث أصبح العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة الخدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك.[2]
- وجوب تطوير الأداة بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطلبون خدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية، مستفيدين من المنافسة المتزايدة في المؤسسات.
- دخول العديد من المؤسسات التجارية والاقتصاديات سوق الأعمال المصرفية، ومن أهم الأمثلة في ذلك قيام بعض المحلات الكبيرة بتقديم خدمة لعملائها.

وبالتالي نستنتج أن تغير الظروف والأحوال يتبعه تغير الأدوات والوسائل التي تستخدم معها، إذ لا يجوز استخدام وسائل تقليدية للتعامل مع ظروف لم تكن قائمة مثلما هو الحال فيما شهده العمل المصرفي خاصة والمالي عامة من تحولات وتغيرات لعل أهمها الصيرفة الإلكترونية.[3]

[1] محرز نور الدين، **تأهيل وتفعيل الجهاز المصرفي بالتعاملات النقدية الإلكترونية**، حالة الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد بنكي، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص 52.

[2] بن مسعي إيمان، **واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2017/2016، ص 12.

[3] بويش عباس، **دور الخدمات الالكترونية المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية في القطاع البنكي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، إدارة واقتصاد المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس، 2017/2016، ص10.

المطلب الثالث: أهمية الصيرفة الإلكترونية والعوامل المساعدة على نجاحها

1– الأهمية العلمية والاقتصادية للصيرفة الإلكترونية:

إن قيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت يحقق فوائد كثيرة من أهمها:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد له وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى إن تسويق البنك لخدماته من موقعه على الانترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.
- إن التوجه البنوك العالمية نحو شبكة الانترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الانترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء.
- يساهم الانترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة.
- استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك.[1]

2 –العوامل المساعدة على نجاحها:

هناك عوامل أساسية يجب توفرها لضمان نجاح المصارف الإلكترونية:

❖ **البنية التحتية التقنية:**

- وجود شبكة الكترونية تضم كل الهيئات ذات صلة ومربوطة بشبكة العالمية للأنترنت وفقًا لمعايير وأسس قياسية مؤمنة عبر كل المراحل التعاملات المالية والمصرفية.
- تحديد معايير وموصفات الخدمة المميزة، والبدء في تنفيذ الخطة يستلزم تبني مشاريع استكشافية يمكن التحول في نتائجها، حيث يتم تفاعل أطراف المجتمع، وأن تصاحب هذه المشاريع خطة تدريبية تغطي الجوانب التي يحتاج إليها الكادر البشري.

[1] معرفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، مداخلة مقدمة ضمن شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة بسكرة، ص 6.

- البدء في وضع التطبيقات المصرفية في المصارف وتوحيده للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفيين والفنيين في المصارف ويتم توحيد على مستويات مختلفة ووفقا لخطة قادرة على تبني طرق قياسية والمشاركة في توحيد التدريب وأهدافه.
- إنشاء الهيكل الإداري الذي يتولى التنسيق بين الأطراف المعنية على كل مستوى: المصرف الواحد مستوى البنك المركزي مستوى البلاد على المستوى الإقليمي الذي يتيح الربط والتعاون مع البلاد ذات المصالح والأهداف المشتركة.[1]
- تأمين الشبكات والمعاملات المصرفية: يستخدم التشفير في المعاملات والرسائل المتبادلة بين الأطراف وذلك قصد ضمان معاملة الكترونية فعالة وأمنة تلجا الدول إلى وضع تامين على الشبكات وذلك باستخدام مختلف التقنيات التشفير والتي يقصد بها تغيير شكل النص بحيث يغير من شكله المفهوم الشكل غير مفهوم وذلك باستخدام رقم يطلق عليه اسم المفتاح.[2]

❖ **الإطارات البشرية الكفء:**

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفاصل بين المصارف، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العامل البشري وراءها.وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- انتقاء الأفراد الذين يتم استخدامهم للعمل وفقا لمعايير متعددة منها الشهادة، الخبرة، المهارات المتعلقة بفهم الأساليب التكنولوجية الحديثة، القدرة على معالجة المعلومات.
- تأهيل وتدريب ما هو موجود من موظفين على كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة بالشكل الذي يعزز من قدرتهم وكفاءتهم في انجاز أعمالهم.
- إنشاء المعاهد المتخصصة وتطوير البحث العلمي في ميدان الخدمة المصرفية.[3]

---

[1] محمد طاهر عبد الله، **التاثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد، جامعة العربية السورية،دمشق،سنة 2015/2014،ص81.

[2] بلعايش ميادة، **واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة، التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 5، العدد 8، سنة 2017، ص 308-309.

[3] طاهر لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

❖ **التفاعل مع المستجدات التقنية:**

أي مواكبة التطورات التقنية إذ يعتبر ذلك من العوامل الضرورية لبناء الصيرفة الإلكترونية.[1]

❖ **الوعي والثقافة المجتمعية للعمليات المصرفية الإلكترونية:**

تلعب الثقافة والمعرفة بالصيرفة الإلكترونية دورا هام في انتشارها وتطورها لاسيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية، ويعد مستوى التعليم ونوعيته في أي بلد وسيلة مهمة في نشر الثقافة والاستخدام الالكتروني على الصعيد العام، وعلى العكس فان غياب هذه الثقافة سيؤدي إلى بروز عدد من المشكلات أهمها:

- عدم الثقة في التعامل عبر الوسائل الإلكترونية وارتفاع المخاطر التي تواجهها بيئة التكنولوجيا المصرفية ومخاطر الاتصال بالشبكة الانترنت.
- مقاومة التغير من قبل العاملين وارتباطهم بالعمل التقليدي السابق.[2]

❖ **التقييم المستمر:**

يتطلب الاستمرار ي أداء الصيرفة الإلكترونية التقييم الموضوعي والمستمر لفعالية الأداء لأدواتها وهذا بالاستعانة بالإطارات المتخصصة للتأكد من سلامة الأدوات والوقوف على الصعوبات التي تواجهها واتخاذ القرارات المناسبة.[3]

[1] محرز نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[2] طاهر لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[3] محرز نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

المبحث الثالث: التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني، خصائصه، ومقارنة بينها وبين وسائل الدفع التقليدية

1- مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية:

هناك عدة تعاريف لوسائل الدفع من أهمها:

"هي الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لتقل الأموال من المشتري إلى البائع عبر المؤسسات المالية وبأقل التكاليف الممكنة".[1]

وهي عبارة عن" الصورة أو الوسيلة الإلكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الإلكترونية تتم كل عملياتها، إلكترونيا ولا وجود للحوالات والقطع النقدية.[1]

تعرفها المادة الثانية من قانون التجارة الإلكترونية التونسي "بأنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات".[2]

كما عرفها المشرع الجزائري من القانون التجاري المادة 69من الأمر 11/03" بأنها مجموع الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر أو أنها إمكانيات وجدت قصد تبادل منتجات وخدمات بأبسط طريقة مع توفر عنصر الأمان".[3]

ومما سبق يتضح لنا أن وسيلة الدفع الالكتروني" هي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة ".[4]

2- خصائص وسائل الدفع الالكتروني:

تتميز وسائل الدفع بالخصائص التالية:

---

[1] العشي هارون، **وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، المجلد "ع"، العدد20 سنة 2018، ص 174 .

[2] نعيمة مولفرية، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة التكوين المتواصل – مركز تيارت، مجلد "ب"، العدد 06، ص 487 .

[3] غزالي نزيهة، **الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، قسم "أ"، العدد 10، ص288.

[4] العشي هارون، **نفس المرجع السابق**، ص 174 .

- **يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية:** أي انه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.[1]
- **يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية:** وهي قيمة تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي مهيمن على إدارة عملية التبادل.[2]
- **يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:** حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.[3]
- **يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:**

- **الأسلوب الأول:** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض "الدفع عبر شبكة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية ". ومن ثم فان الدفع لايتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما ".
- **الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

- **يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:** أي توفر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات لتي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

---

[1] ناشف فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] بن مسعى إيمان، **واقع تطبيق وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2017/2016، ص 30.

[3] قرومي حميد، **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**، دراسات اقتصادية، المجلد "ع" العدد 24، 2014، ص 143.

❖ **يتم الدفع من خلال نوعين من الشبكات:**

- **النوع الأول:** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.
- **النوع الثاني:** شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.[1]

3 –المقارنة بين وسائل الدفع التقليدية ووسائل الدفع الالكترونية:

بصدد المقارنة بين وسائل الدفع التقليدية والحديثة وبما أن النقود هي الوسيلة الأساسية في الدفع التقليدي والبطاقات الالكترونية هي الوسيلة الأكثر شهرة واستعمالا في الدفع الالكتروني سوف نجري المقارنة بينها حيث نجد أوجه التشابه والاختلاف بينهما:

❖ **أوجه التشابه:** تمثل النقود وسيلة يسعى الأفراد لكسبها من اجل استخدامها على ما يرغبون من سلع وخدمات كما أنها تتمتع بالقبول العام من قبل أفراد المجتمع، وهذا يعني أن من بين وظائفها استخدامها كوسيط للمبادلات وهذه الوظيفة للنقود تتشابه فيها مع وظيفة البطاقات البنكية لان هذه الأخيرة تستخدم أيضا كوسيط في المبادلات يقدمها حاملها إلى بائع السلعة أو الخدمة ليحصل على تلك السلعة أو الخدمة محل المبادلة.

❖ **أوجه الاختلاف:** النقود يتخلى عنها للبائع نهائيا مقابل السلعة أو الخدمة وبالتالي فهي قيمة نقدية ذاتية يستطيع البائع استخدامها مباشرة للحصول على ما يحتاجه أما في بطاقات الدفع الإلكترونية فلا يتخلى المشتري عن البطاقة بصفة نهائية للبائع وليس لها قيمة نقدية ذاتية لأنها مجرد وسيلة يستطيع بواسطتها البائع الحصول على النقود مقابل السلع أو الخدمات التي يقدمها لحامل البطاقة في وقت لاحق وبعد أن تصدر الفاتورة.

النقود تتمتع بالقبول العام من جانب أفراد المجتمع، إذ هي وسيلة لإبرام الذمة وتستمد قوتها بهذه الوظيفة من القانون الذي يلزم كل أفراد المجتمع بقبولها في معاملاتهم، وهدا ما يميز النقود عن الوسائل الأخرى. أما البطاقات الالكترونية لا تتمتع بالقبول الإلزامي بمقتضى القانون، بل تتمتع بالقبول الاختياري بقوة العقد وليس بقوة القانون، لأن البائع الذي يقدم الخدمة أو السلعة يمكنه قبول البطاقة أو لا لأن القانون لا يفرضها كعقد إلزامي عكس النقود.[2]

[1] سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] بارش أسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 51-52.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

1 –البطاقة البنكية:

بفضل التقدم التكنولوجي الذي أضحى يميز العمل البنكي، ظهرت وسائل الدفع الحديثة التي تعبر عن مجموعة من الأدوات التي تستخدم لتسوية المدفوعات والتي أصدرتها البنوك على تنوعها باستخدام وسائط الكترونية، من بين تلك الوسائط نجد البطاقة البنكية.

تحمل البطاقة البنكية عدة تسميات منها النقد البلاستيكي، بطاقة الوفاء، البطاقة الائتمانية.وبطاقة الاعتماد حيث في الوقت الراهن تعد من أهم وسائل الدفع البنكي كونها أشيعت من حيث الاستعمال على نطاق واسع من العالم.

وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الستينات من القرن الماضي، ثم أخذت في الظهور والاستعمال في دول أوروبا الغربية وشيئا فشيئا أصبحت واسعة الانتشار في معظم أرجاء العالم.

1 – 1 –تعريف البطاقة البنكية:

حسب المشرع الفرنسي: "هي كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو هيئة مرخص لها قانونا بإصدار البطاقات كالبنوك، الخزينة العمومية، مصالح البريد.وكل بطاقة تحمل اسم الزبون وعنوانه ورقم البطاقة، ويستطيع حاملها تسديد قيمة مشترياته الجارية بها إلى حد معين، دون أن يضطر إلى دفع نقود أو تحرير شيك، كما يمكنه أن يسحب بها نقودا من البنك أو من جهاز الصراف الآلي".

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "بطاقة بخصوصيات قانونية تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى المؤهلة قانونا كخدمة مميزة لزبائنها، بحيث يتمكن هؤلاء من تمريرها عبر أجهزة الكترونية من اجل تحقيق جملة من الأهداف، في المقابل تتحصل الجهات التي أصدرتها على عوائد تتضمن رسوم أو فوائد وعمولات".

1 – 2 – مواصفاتها:

لقد تم وضع مواصفات معتمدة ومعترف بها دوليا وموحدة للبطاقات البنكية، تتبلور في كونها بطاقة مستطيلة الشكل ذات مقاييس محددة وفق معيار ISO 7810 وهي المقاييس التالية: طولها 85.6 ملم وعرضها 53.98 ملم وسكها 0.76 ملم مصنوعة من مادة بلاستيكية نادرة يصعب إتلافها.[1]

شكل رقم 01–03: البطاقة البنكية بحسب وجهها وظهرها

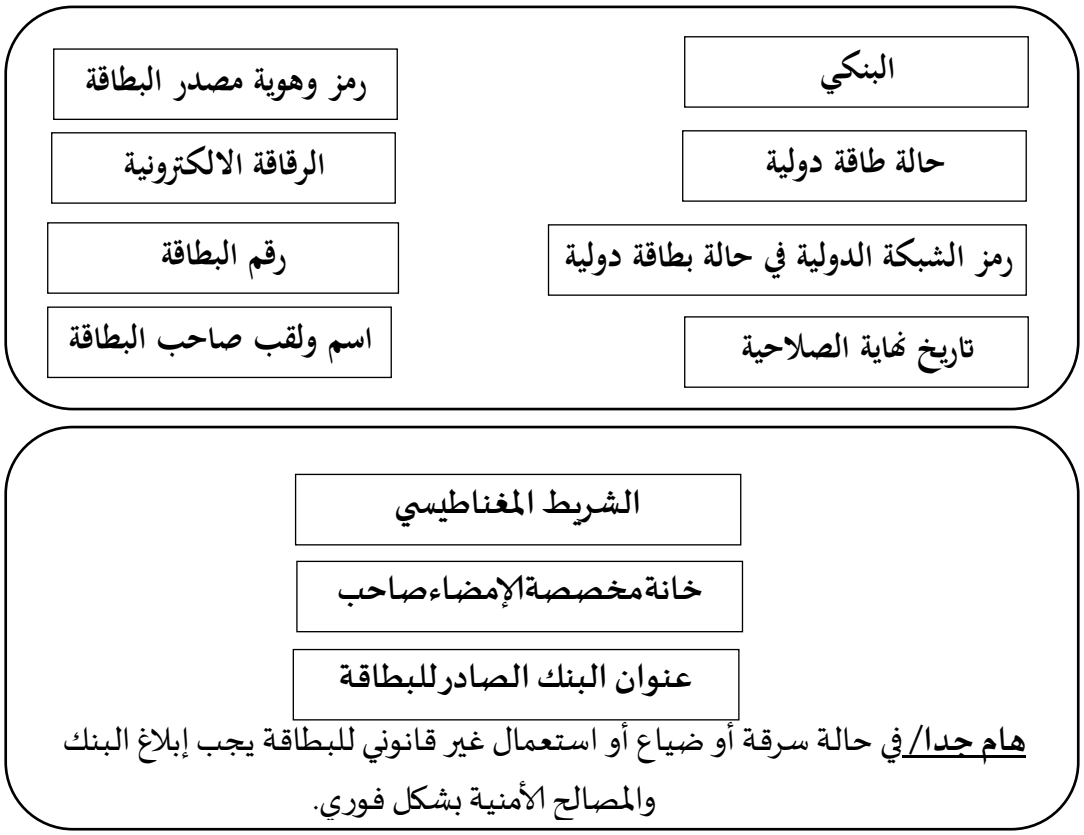

المصدر: فضيل فارس **مرجع سبق ذكره**، ص 260.

1 – 3 – أنواع البطاقة البنكية:

لقد تعددت أنواع وأشكال البطاقات البنكية ومن أهمها:

1 – 3 –1 – البطاقة الائتمانية:

هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية، تصدرها المصارف أو منشات التمويل الدولية تمنح للأشخاص لهم حسابات مصرفية وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، وبموجب هذه البطاقة يستطيع

[1] فضيل فارس **مرجع سبق ذكره**، ص 258–259.

المتعامل الحاملين لهذه البطاقة على ائتمانا مجانيا متفق عليها مع المصرف على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة ائتمانا مجانيا يقومون بسداده بعد مدة ويطلق لفظ بطاقة الائتمان والتي تعبر عن لفظ ائتمان واعتماد وهذه البطاقة فضلا عن كونها أداة للوفاء أو الدفع مثل بطاقة ضمان الشيك، فإنها تمنح حاملها ائتمان مصرفيا قصيرا الأجل، ولهذا يطلق عليها مصطلح بطاقات الائتمان. ولعل ابرز تعريف للبطاقة هو ما عرفه مركز البطاقات بالبنك الأوروبي: " بأنها أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والمصارف كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من المصرف المصدر للبطاقة عن طريق المصرف الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسويق بين المصارف الأطراف فيها اسم نظام الدفع الالكتروني. ولهذا فهي أداة دفع سواء كان هذا الدفع نقدا ورقيا أو قيود محاسبية أو دفع ائتمانيا أي قرض على الذمة أو الحساب.[1]

وتنقسم إلى قسمين:

أ/ بطاقة الائتمان المتجددة: ظهرت هذه البطاقات إلى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين فيزا وما ستر كارد وهذا النوع تصدره المصارف في حدود مبالغ معينة وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط، وتسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها، وتزيد من إيرادات المصرف المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير فهي توفر مرونة كبيرة في التعاملات المالية وتوفر سيولة دائمة لحاملها ومن الأمثلة على هذه البطاقة المتجددة: [2]

[1] رشيد بوعافية، **الية الدفع الالكتروني باستعمال بطاقة الائتمان عبر شبكة الانترنت**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، مجلد "د"، العدد 07 سبتمبر 2012، ص 26-27.

[2] فريدة قلقول، **اهمية انظمة الدفع الالكتروني في المصارف**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي، السنة 2013/2012، ص 27.

- **بطاقة الانترنت:** أصدرت شركتي ما ستر كارد وفيزا كارد بطاقة خاصة بالتسوق عبر الانترنت وهذا النوع من البطاقات محدد بمبلغ صغير نسبيا، مما يقلل من مخاطر التي يتحملها صاحبها في حال تم التعرف على رقم البطاقة واستخدامها دون إذنه.[1]

ب/ بطاقة الائتمان الغير متجددة: تسمى كذلك بطاقة الخصم الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها انه لا يمكن لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فانه يحصل أليا على قرض مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد اعلي للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه ومن أهم هذه البطاقات:

- **بطاقة الصرف البنكي:** وتعرف أيضًا ببطاقات الصرف الشهري لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي يتم فيه السحب بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد.[2]

1 – 3 – 2 – البطاقة غير الائتمانية: هذا النوع من البطاقات يعتبر أوسع البطاقات انتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المعدومة لدى البنوك المصدرة للبطاقات ويتميز بأنه لا يعطي العميل أي ائتمان ويمكن تقسيم البطاقات إلى:

أ/ البطاقات المدنية: تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة.[3]

ويمكن أن نميز هذه البطاقات من خلال عدة معايير:

❖ **معيار إقليم قبول البطاقة:** هناك نوعان من لبطاقات:

- **البطاقة الدولية:** مثل فيزا وماستر كارد ويمكن استخدامها داخل البلاد المصدرة وخارجها.
- **البطاقة المحلية:** وتستخدم داخل البلاد المصدرة فيها بالعملة المحلية.

---

[1] سميرة بربح، **دور الصيرفة الإلكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة 2015/2014، ص 51.

[2] زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[3] عجال منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

❖ **معيار العمليات المنجزة بالبطاقة:** ونجد فيه:

- **بطاقة الخصم الفوري:** بعد استخدام البطاقة للحصول على الاحتياجات المختلفة من السلع ولخدمات وغيرها تتم عملية الخصم مباشرة دون انتظار لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب البنكي لحاملها.
- **بطاقة السحب الآلي:** تستخدم من طرف صاحبها لسحب النقود من الصرافات الآلية مع شرط أن يكون الحساب البنكي للزبون صاحب البطاقة برصيد يقابل ما يتم سحبه من طرف هذا الأخير، كما تستخدم لإيداع الأموال والاستفسار عن رصيد الحساب.[1]
- **بطاقة الشيكات:** هي تلك البطاقة التي تستخدم كضمان للشيك البنكي، أو بعبارة أخرى ترفق بالشيك البنكي عند قيام صاحبه بتسديد ما عليه مقابل اقتناؤه للسلع والخدمات، حيث بعض المتاجر لا تقبل من زبائنها عند اقتناء السلع مثلا التسديد بالشيك البنكي بل يجب أن يرفق هذا الأخير ببطاقة تتضمن اسم حاملها وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد به البنك مصدر البطاقة بسداده.
- **بطاقة الخصم:** يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة للبطاقات الصرف الآلية ويلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكات الآلات ويعود ارتفاع معدل استخدامها إلى مايلي:
  - الإقبال المتزايد من قبل العملاء والتجار وازدياد تعودهم عليها.
  - تزايد اللجوء إلى أساليب التسويق الهجومية من جانب البنوك.
- **البطاقة المدفوعة مسبقا:** تقوم هذه البطاقة على أساس تثبيت مبلغ محدد ويتم استخدامها بمعاملات لدى المحلات المختلفة وذلك بإدخالها في آلة قارئة لهذه البطاقات ويتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها مثل بطاقات التليفونات ووسائل النقل.

[1] فريدة قلقول، **مرجع سبق ذكره**، ص 46-47.

- **بطاقة الدفع الأجل:** يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة ومطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين ويقوم العميل بدفع ما عليه من المستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر ويمتد عادة من شهر إلى شهرين.[1]

❖ **بطاقات حسب معيار الخدمة المقدمة:**

- **بطاقة الائتلاف (الائتمان):** بطاقة مصممة خصيصًا لجلب جماعات محددة إلى الائتمان لجمعيات أو روابط أو منظمات اجتماعية، تشجع على استعمالها ومقابل تشجيع الأعضاء على اقتناء هذا النوع من البطاقات فان الجمعية تحصل على عمولة بنسبة مئوية من الدخل المتحقق من خلال استعمال البطاقة.
- **بطاقات السماحات:** المكافأة/البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة: هي بطاقة بلاستيكية تصدر عن مصارف أو مؤسسات مالية باتحاد مع مؤسسات تجارية وخدماتية إلى زبائنها أو زبائن مرتقبين لتشجيعهم على التعامل مع المصارف أو المؤسسات وتمنح للعملاء مكافأة استعمالهم لها.[2]

[1] زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص28-29.

[2] فريدة قلقول، **مرجع سبق ذكره**، ص 50-51.

الشكل رقم 01-04 : أنواع البطاقة البنكية

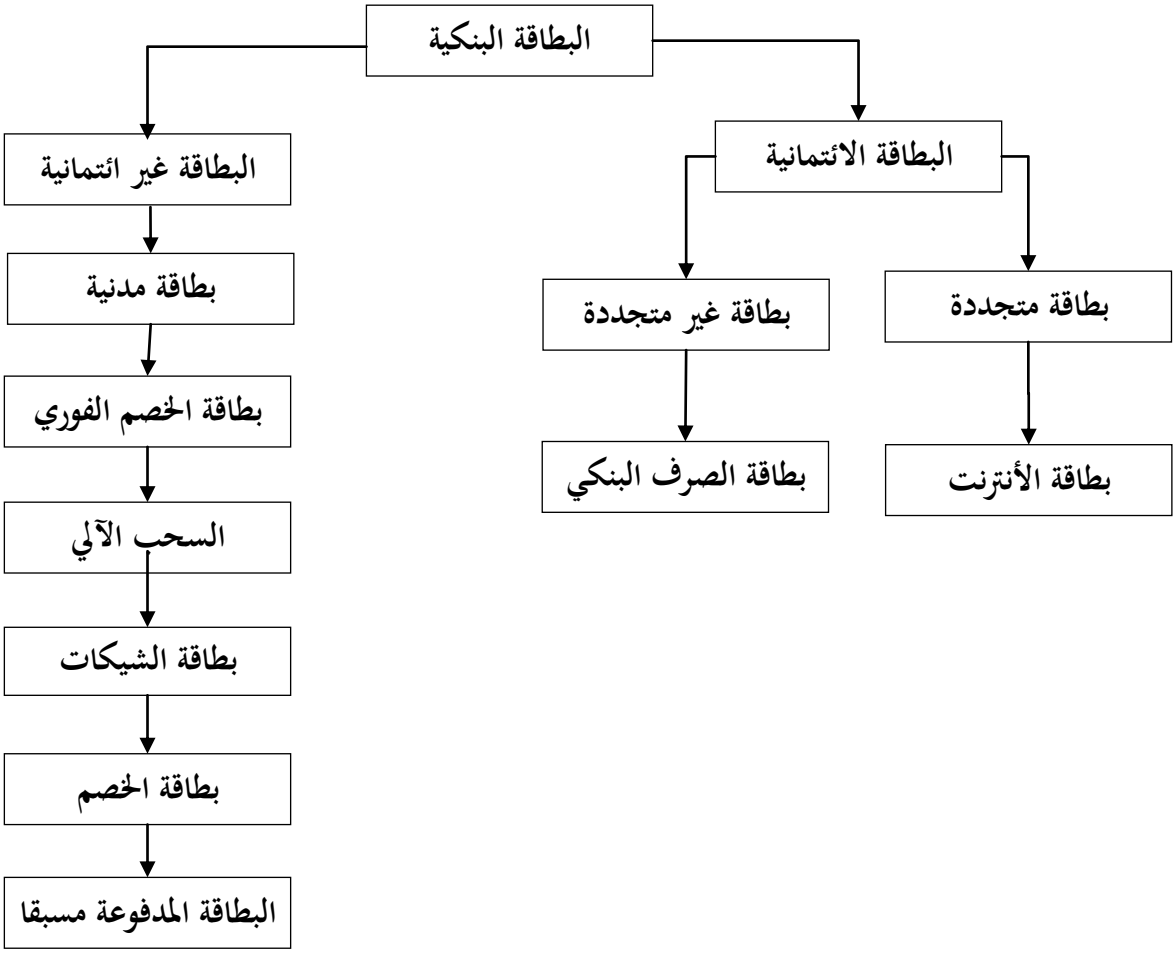

المصدر: من إعداد الباحث من خلال الدراسة السابقة.

ويمكن توضيح مصدروا البطاقة البنكية بالمخطط التالي:

الشكل رقم 01-05: المؤسسات المصدرة للبطاقة البنكية

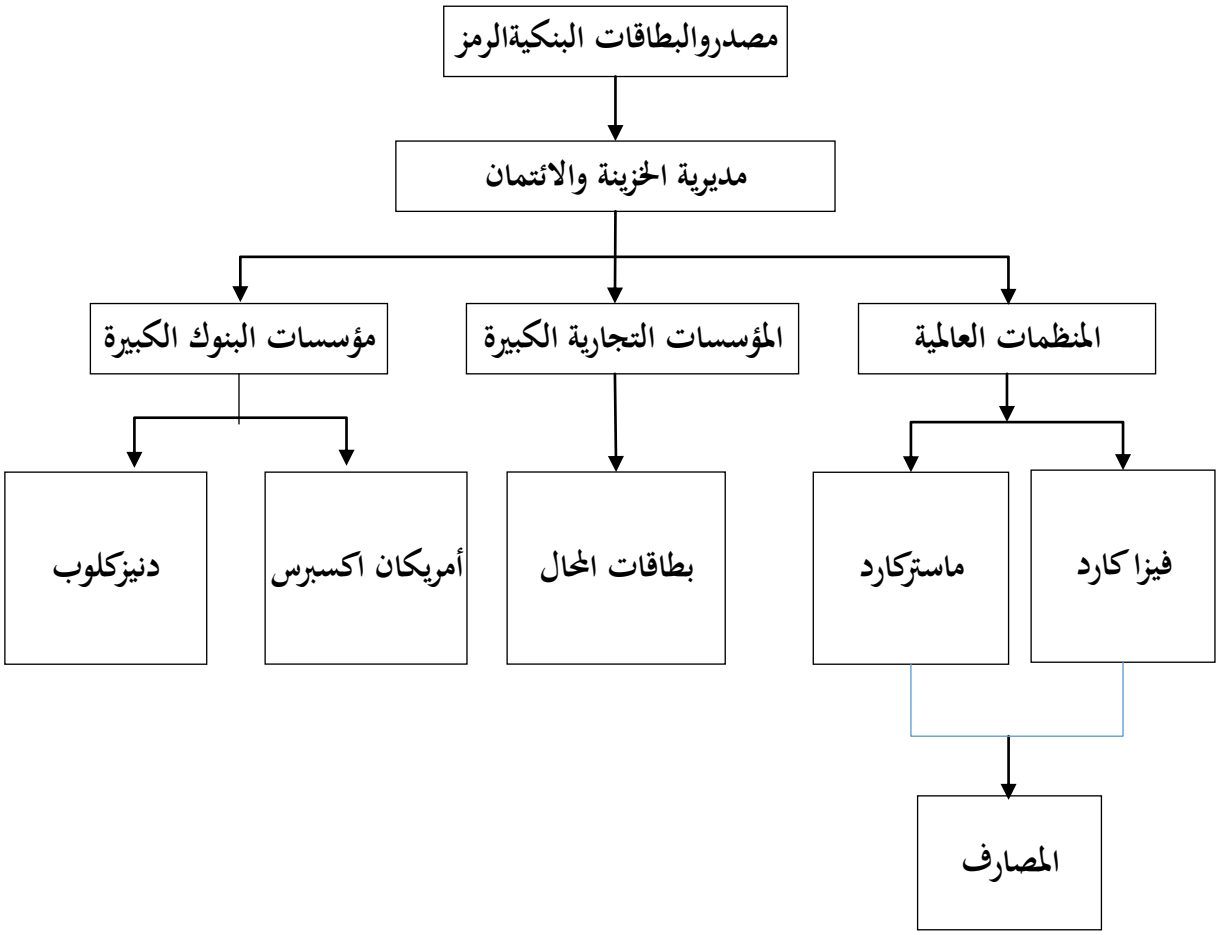

المصدر: إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية (مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر، سنة 2005، ص 74.

2 – البطاقة الذكية:

هي واحدة من أخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات التي احتضنتها الصناعة المصرفية الإلكترونية، تحتوي بطاقة سمارت كارد على شريحة الكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة في حجمها ببطاقة البلاستيكية الممغنطة، تخزن على هذه الشريحة المعلومات الإلكترونية وبعض البرامج المحمية ببعض أنظمة الحماية المتطورة ويتم استخدامها في العالم في مجالات مختلفة منها:

- تحويل البطاقة الذكية إلى حفظة نقود الكترونية.
- تحويلها إلى بطاقة تعرف الهوية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية.

- تستخدم في تامين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات.

2 – 1 –تعريفها:

عبارة عن كمبيوتر متنقل، وتمثل حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام، حيث تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها.[1]

وفي تعريف أخر: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها كالاسم العنوان المصرف المصدر أسلوب الصرف المبلغ المصروف وتاريخ حياة الزبون المصرفية.[2]

2 – 2 –مميزات البطاقة الذكية:

- تحتوي على شريحة للذاكرة، حيث تستغل بواسطة حاسوب صغير يزودها بمختلف المعلومات، بحيث تمتلك طاقة تخزين أكبر بكثير من طاقة تخزين التي تستوعبها البطاقة ذات الشريط المغناطيسي.
- تتيح للزبون حاملها إمكانية استخدامها كبطاقة اعتمادية أو بطاقة خصم فوري وهو ما جعلها بطاقة عالمية تستخدم في نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية مثل بطاقة المندكس التي تم طرحها لعملاء المصارف.
- تتيح لحاملها طريق أسرع في الدفع ويمكن تعبئتها عن طريق الصراف الآلي والحاسب الشخصي وإمكانية تحويلها لمحفظة نقود.
- تتصف أيضا بكونها تتيح لصاحبها تحويل قيمة من النقود من رصيد بطاقته إلى رصيد بطاقة أخرى أو العكس.
- كما تتميز بقدرتها عل تخزين المدخل البيولوجي، ويعني هذا المصطلح الوسائل التي يمكن عن طريقها التعرف على السمات الشخصية للفرد مثل مسح شبكة العين وهندسة اليد أو بصمة الإصبع وبعبارة أخرى تعد الهوية التي تصدرها مصلحة الأحوال المدنية ويمكن اعتبارها مثل جواز السفر وهذا يحدث في سنغافورة حيث يمكن لفرد الاستغناء عن جواز السفر ويستخرج البطاقة الذكية.[3]

[1] طاهر لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[2] مُحَمَّد الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[3] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص 292-293.

3–النقود الإلكترونية (النقود الرقمية):

لقد قامت المفوضية الأوروبية بتحديد مفهوم لها على أنها : قيمة نقدية مخزنة على دعامة الكترونية مثل البطاقة ذات الذاكرة أو على ذاكرة كمبيوتر وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة أفراد أو مشروعات غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم إصدارها لكي تكون في متناول المستهلكين وتحل الكترونيا محل النقود الورقية، وذلك لمدفوعات ذات قيمة محدودة.[1]

وهناك من عرفها أيضا على أنها: "مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل العملات التقليدية.[2]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية، تخزن في مكان امن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالزبون يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن للزبون استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل.[3]

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها" قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني لصالح المستهلك".[4]

وتجدر الإشارة إلى أنه عند حيازة النقد على حامل الكتروني يمكن استعماله وفق نظامين:

- **نظامعلى الخط (Online)**: يتولى البنك كل التحويلات الخاصة بالنقد الالكتروني، ويمسك الحسابات النقدية للمستهلك.
- **نظامخارج الخط (Offline)**: يتم قراءة بطاقة العميل عن طريق حاسوب منصب لدى التاجر، ويتم خصم المشتريات من خلال هذه البطاقة.[5]

3 – 1 –طبيعة النقود الإلكترونية:

تتفاوت أراء الاقتصاديين بشكل ظاهر فيما يتعلق بتحديد طبيعة النقود الإلكترونية:

[1] فضيل فارس، **مرج سبق ذكره**، ص 280.

[2] إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

[3] بالحبيب إلهام، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[4] رابح حمدي باشا، **تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة، الجزائر 3، ص 175.

[5] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص 284.

الرأي الأول– النقود الإلكترونية صيغة مادية للنقود الورقية: تعتبر النقود الإلكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية ذلك بان إصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية، بحيث سيكون لدى مؤسسة الإصدار مساواة بين(نقود المدخلات) بوصفها نقود تقليدية تحل عليها حتى تشحن البطاقة و(نقود المخرجات)باعتبارها نقودا الكترونية تشحن بالبطاقة.

الرأي الثاني– النقود الإلكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع: يتم شراء إصدارات النقود الإلكترونية بما يعادلها من نقود المصارف المركزية إذ هناك نقود تشتريها نقود أخرى، وكذلك لدى انتهاء دورة حياة النقود الإلكترونية يقوم المصدر الذي يستردها بالتصرف كمشتري لها من البائعين الذين تلقوها نظير مبيعاتهم وتبعا لما تقدم فان المؤسسات الإصدار ملزمة بالاحتفاظ بالنقود (التقليدية) التي تلقتها في المقابل (البيع) النقود الإلكترونية فهذه الأخيرة تأخذ فقط مكان النقود الأخرى.[1]

الرأي الثالث– النقود الإلكترونية أداة ائتمان: يعتبر أصحاب هذا الرأي أن كل أنواع النقود هي أشكال الائتمان التي تستخدم أيضا كوسيلة للتبادل تسهل له إجراء التعاملات المختلفة أما النقود الإلكترونية بوصفها رصيدا نقديا مسجلا الكترونيا على بطاقة مخزنة القيمة، فتعتبر أيضا ائتمانا لأن هذا الرصيد يعد نوعا من الديون بالنسبة لمصدرها ويتمثل الالتزام القانون لمصدر البطاقة حيال حاملها في الوحدات النقدية والرقمية الإلكترونية المسجلة على البطاقة وهو ما يتشابه مع الحقيقة، أن الالتزام القانوني للحكومة في مواجهة حائز العملة يتمثل في قطعة العملة ذاتها.

الرأي الرابع– النقود الإلكترونية صور افتراضية لتدفق ثلاثي الأقطاب: حسب هذا الرأي النقود تمر بثلاث مراحل:

- الإصدار لصاحب البطاقة.
- الانتقال من صاحب البطاقة إلى طرف ثالث كالبائع الذي انتقلت إليه النقود الإلكترونية.
- تدمير النقود الإلكترونية عن طريق قيام الطرف الثالث بالاستيراد مقابلها من النقود التقليدية من المصدر، ويتعين التذكير أن إصدار النقود الإلكترونية ذات طبيعة مالية تسجل خارج الميزانية في قاعدة المعلومات لذلك المتعاملين بالنقود الإلكترونية يعتبرونها ذات دلالة معلوماتية أكثر من مالية.[2]

[1] فريد قلقول، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[2] زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

3 – 2 –أنواع النقود الإلكترونية:

هناك عدة تقسيمات من بينها:

❖ **من حيث متابعتها والرقابة عليها:** تنقسم إلى:

- **نقود الكترونية قابلة للتعرف عليها:** تتميز باحتوائها على معلومات الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل ثم الاستمرار كما هو بالنسبة لبطاقة الائتمان.
- **نقود الكترونية غير اسمية:** تستخدم كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها فلا تترك من ورائها أثر يدل على هوية من انتقلت منه وإليه.

❖ **حسب أسلوب التعامل بها:** تنقسم وفق أسلوبين:

- **نقود الكترونية ناشئة عن طريق الشبكة:** تخزن في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وترسل عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل الإجراءات تضمن الأمن والسرية.
- **نقود الكترونية خارج الشبكة:** تتم المعاملات دون الاتصال المباشر بالمصدر وهي تثير أكبر قدر من المشاكل فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج.[1]

3 – 3 –خصائص النقود الإلكترونية:

يتميز النقد الالكتروني عن أدوات الدفع الأخرى فيما يلي:

❖ **خصائص عملية متعلقة بالاستخدام:**

- أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي.
- يسمح بتحويل القيمة إلى شخص أخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.
- يسمح بتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كالانترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية.
- لا يستلزم وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة وتأكيد التبادل.
- يتميز بالقابلية للانقسام ويكون متاح بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرا لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
- مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى

[1] عرابة رابح، **دور التكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مجلد ب العدد 8، ص 06-07.

❖ **خصائص متعلقة باحتياطات الأمن:**

لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان يتعين توفر عدة خصائص في صيغ نقد الكترونية مقترحة أبرزها:

- أن تحقق الأمان عند استخدامها بحيث يصعب اختراقها من قبل القراصنة والمحتالين.
- أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كافة الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بالنقد الالكتروني.[1]

4 – المحفظة الإلكترونية:

هي برنامج يقوم المستخدم بتنزيله في جهازه الحاسوبي ويخزن به رقم بطاقته الحسابية ومعلوماته الشخصية وعند التسوق عبر الانترنت وفي المواقع التي تقبل الحافظة الإلكترونية، يقوم المشتري بالضغط على حافظته الإلكترونية لتقوم بتعبئة النموذج بشكل أوتوماتيكي، من أهم الشركات الداعمة للحافظة الإلكترونية شركات فيزا وماستر كارد.[2]

ويمكن تعريفها بأنها: "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر". ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الإلكترونية هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى التسوق المباشر اونلين، حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، والمشكلة الأخرى التي تحلها هي توفير مكان تخزين امن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الالكتروني.[3]

وتتمتع المحفظة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص، يمكن بلورتها في النقاط التالية:

❖ تمنح حلا فائق التطور والفعالية فيما يخص عملية الدفع بالمبالغ الصغيرة، ومن ثم تتجلى إمكانية التخلص من تكاليف معالجة الشيكات بما فيها وسائل الدفع الورقية وذلك عند كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.

❖ تقلل من مستوى عمليات الدفع النقدي مما يؤدي ذلك إلى التخلص من تكاليف المعالجة المتعلقة بهذا النوع من الدفع.

[1] أديب قاسم شندي **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص 285.

[3] رابح حمدي باشا، **مرجع سبق ذكره**، ص 177-178.

❖ المحفظة الإلكترونية كأداة دفع الكترونية هي ملائمة تماما للتسوية المالية للصفقات التجارية ذلك نظرا لما توفره من السرعة في العمل.[1]

والمدفوعات التي تخص المحفظة الإلكترونية هي: الموزع الآلي للنقود، آلات توزيع التذاكر من أجل ركن السيارات، دفع رسوم في الطرق السريعة، النقل الحضري، بطاقات الهواتف العمومية.[2]

الشكل رقم 01-06: نموذج عن المحفظة الإلكترونية

المصدر: سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

5 -الشيك الإلكتروني:

لا يختلف عن الشيك التقليدي سوى أنه يتم معالجته الكترونيا، فهو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها.

الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغائه وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على انه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمسلمه أن يتأكد الكترونيا من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.[3]

[1] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص 285.

[2] رابح حمدي باشا، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

[3] سمية عباسية، **الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، مجلد 1، العدد 2016/12/06، ص 349.

5 – 1 –خصائص الشيك الالكتروني:

تتميز بما يلي:

- ❖ تخضع الشيكات الإلكترونية إلى الإطار القانوني نفسه المقرر في الشيكات الورقية.
- ❖ دفتر الشيكات الالكتروني يحقق الوظائف نفسها التي يقوم بها الشيك العادي، بل ويعتبر أفضل منه لأنه يوفر السرية ويعتبر أكثر أمانا.
- ❖ تقلص الشيكات الإلكترونية من تكلفة الإدارة والدفع وتحل مشكلة التزويد والنقل والطبع والسرعة.[1]

الشكل رقم01–07 : نموذج عن الشيك الالكتروني

المصدر: إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص182.

[1] بارش آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الشكل رقم01-08: مراحل التعامل بالشيك

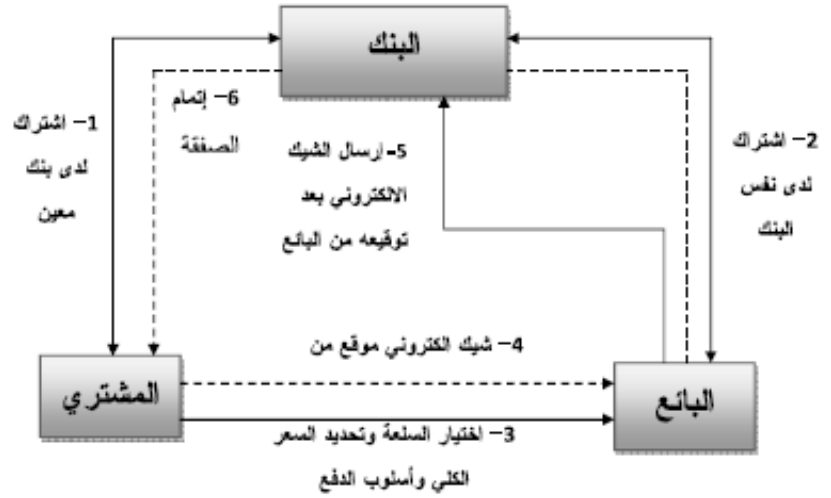

المصدر: سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، ص .29

6-التحويلات الإلكترونية:

يتمثل في مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر المصارف الإلكترونية مرخص لها القيام بعملية إصدار أمر التحويل عن طريق الحاسوب، فالتحويل المصرفي هو عقد بين الآمر بالتحويل المصرفي والبنك مصدر الحوالة، يلتزم بموجبه البنك بان يدفع بنفسه أو بواسطة غيره مبلغا من النقود يعادل قيمة الحوالة إلى المستفيد من الحوالة مقابل عمولة متفق عليها.

وبذلك فالتحويل المصرفي الالكتروني لا يختلف عن التحويل المصرفي العادي سوى بوجود وسائل اتصال الكترونية تسمح بالقيام بالعملية عن بعد، والتي تتم بعلاقة عقدية بين المؤسسات المالية.[1]

ويعرف أيضا على أنه: "عملية منح الصلاحية للبنك للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة والمدينة) الكترونيا من حساب بنكي إلى أخر، أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر.[2]

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف، وسيكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ سيتيح لهذه المصارف إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها.

[1] جلول بن قشوة، **آليات الدفع الحديثة في المؤسسات المالية الجزائرية ومساهمتها في انتشار استعمال التسويق الإلكتروني**، دراسات مجلة دولية علمية محكمة،جامعة الأغواط، صنف "ا" العدد 29 مارس 2017،ص94-95.

[2] العشي هارون، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الالكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات. ويختلف التحويل الالكتروني عن الشيك في أن صلاحياته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات.[1]

ويتميز التحويل المالي بوجود حالتين هما:

❖ **وجودوسيط**: يقوم العميل بإرسال تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط الذي يجمع التحويلات المالية ويقوم بما يلي:

- إرسال التحويلات المالية دار المقاصة المالية لآلية والتي ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل.
- مقارنة بنك العميل للتحويل المالي برصيد العميل.

❖ **عدموجود وسيط**: في هذه الحالة يستلزم على التاجر امتلاك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية وتكون البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر ثم يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصادق لصالح التاجر. يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى المقاصة الآلية وهذه الأخيرة ترسل الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر.[2]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني

1—مزاياوسائل الدفع الالكتروني:

أهم المزايا التي تتمتع بها وسائل الدفع الإلكترونية:

❖ **بالنسبة لحاملها:**

- **الأمان**: فهي توفر الأمن للمستهلك، فالمستهلك محمي أوتوماتيكيا لفترة 30 يوم حيث يستطيع أن يقوم بشراء الفوري اونلين ببطاقته، كما أن البطاقة تجنب العميل حمل النقود وما ينتج عن ذلك من مخاطر السرقة أو الضياع.

[1] رابح حمدي باشا، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.
[2] سميرة بريح، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

- **المرونة:** تكسب حاملها في الحصول على احتياجاته من سيولة نقدية وسلع وخدمات من مصادر متنوعة في أي مكان من العالم وفي أي وقت وبأي عملة.
- **مكانة مميزة في المجتمع:** فالبطاقات تمثل مظهرا من مظاهر التقدم لذلك تعطي لحاملها وضع مميز ومكانة اجتماعية ورضاء نفسي وثقة كبيرة في معاملاته التي تتم استخدام.

❖ **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.[1]

❖ **بالنسبة لمصدرها:** تعتبر مصدر الأرباح من خلال الفوائد والرسوم والغرامات المالية التي تحققها.[2]

2– عيوب وسائل الدفع الالكتروني :

❖ **بالنسبة لحاملها:** زيادة الافتراض والإنفاق عما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة في الوقت المحدد وهذا ما يضع حاملها في القائمة السوداء.

❖ **بالنسبة للتاجر:** إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويجعل اسمه ضمن القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

❖ **بالنسبة لمصدرها:** أهم خطر يواجه هو عدم سداد حامل البطاقة للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك لنفقات ضياعها.[3]

[1] بويش عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] أعمارة نصيرة، **الصيرفة الإلكترونية ودروها في تطوير نظم الدفع الحديثة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2018/2017، ص 15.

[3] بودلال علي، **اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير رسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة أبي بكر بلقا يد–تلمسان–العدد 5، مارس 2018، ص220.

خلاصة الفصل الأول:

ومنه نستخلص أن نظام الدفع هو مجموعة من التنظيمات والقواعد والوسائل التي تتم من خلالها عملية الدفع وقد مرت أنظمة الدفع بأشكال متعددة ظهر استعمالها في صورتها المتداولة بأنواع مختلقة سواء المعدنية أو الورقية ومع ظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع حيث ظهر منها الشيك السند لأمر السفتجة والتحويلات البسيطة للأموال وقد حققت وسائل الدفع التقليدية في هذه المرحلة نجاحا وقبولا عاما لدى المجتمع لكن الوتيرة التي تعتمد عليها المبادلات التجارية كشف عن نقائص لهذه الوسائل ولعل من أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها،فأصبحت هذه الوسائل والنظم عبئا ثقيلا على البنوك لاعتمادها بدرجة كبيرة على الاستخدام الورقي البشري،وتستغرق وقتا طويلا في تسوية المعاملات المالية والتجارية لكن مع التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت حيث أفرزت هذه الأخيرة نوع جديد من التجارة الإلكترونية،أصبح الدفع الالكتروني فيها يمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة ويعتبر الحل البديل، حيث سمحت وسائل الدفع الإلكترونية باختصار للوقت في تداولها ومعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لها لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع المستجدات المصرفية الإلكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة لان التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يجري فيها الانتقال من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلي الخدمات المصرفية الإلكترونية بات أمرا مسلما به فتم استحداث وسائل ونظم دفع الكترونية ذات لقبول الواسع عالميا تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات هذه المستجدات المالية وقد اتخذت وسائل الدفع الإلكترونية بدورها عدة أشكال متعددة منها البطاقة البنكية الشيكات الإلكترونية النقود والمحافظ الإلكترونية.

الفصل الثاني:

نظام الدفع الإلكتروني

في الجزائر وتحدياته

تمهيد:

يعتمد الجمهور الجزائري في الصفقات المالية والتجارية الكبيرة منها والصغيرة على السيولة النقدية، وبالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع البديلة عنها،واختيار وسيلة دفع هذه عن غيرها (الشيك،التحويل،بطاقة الدفع ...) منذ القديم له مبرراته،ولعل اقوي هذه المبررات، هو المستجدات المالية الحالية التي فرضت نفسها،كذلك المجتمع الجزائري في حد ذاته لا يفهم سوى لغة السيولة النقدية لغياب الثقافة المصرفية.

النظام المصرفي الجزائري يدرك السمعة السيئة التي نسبت إليه بشأن نوعية الخدمات وعدم وجود ثقة تامة بينه وبين عملائه وهي أكبر مشكلة تواجهها البنوك الجزائرية باعتبارها مؤسسة تسعى لتحقيق الربح.

لهذا فإن النظام المصرفي الجزائري بدا يشهد منذ سنة 2005 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير خدماته وتحديثها،ولعل أهم البرامج المسطرة والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع،ولقد تضمن هذا المشروع البطاقات البنكية كوسيلة دفع الكترونية كما شمل وسائل الدفع التقليدية بإدخال المقاصة الالكترونية من أجل معالجتها الكترونيا والتخلص من الطريقة اليدوية،وكذلك طريقة معالجة المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري

المطلب الأول: لمحة عامة عن نشأة النظام المصرفي الجزائري

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى المجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وبذلك انشاة في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

1- النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي:

عند الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين الذهب والفضة في العملة، وكانت هناك دار لصك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما.

وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد، وقد بدا هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848. وثاني مؤسسة كانت le comptoir national d'escompte تقتصر وضيفتها على الائتمان أي تتمتع بحق إصدار النقود، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع. وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'Algérie سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة على 6 ألاف سهم، وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتماد أي قرضا بنصف قيمة الرأسمالية المدفوع1050.000.[1]

2- النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال:

كان يرتكز نشاط النظام المصرفي قبل الاستقلال في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى، لأن العديد من فروع البنوك الفرنسية تنشط في المدن الكبيرة والكثيفة بالسكان وكان يضم المؤسسات المصرفية التالية:

[1] شاكر القزويني، *محاضرات في اقتصاد البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1992، الجزائر، ص 48، 49.

2-1- بنك الجزائر: يتمثل نشاطه في بنك الإصدار وودائع عند الطلب.

2-2- البنوك التجارية: بلغت قبل الاستقلال حوالي 13 مصرفا،ومجموع فروعها بلغ 409فرعا،منها 149 في الجزائر،و154في وهران،و83 في قسنطينة،و23في الصحراء،وكان التمركز الكبير في الجزائر بلغ 92فرعا، تمثل وكالات للبنوك الفرنسية مثل البنك الوطني للتجارة والصناعة.[1]

2-3- البنوك الشعبية: تختص في التجارة الصغيرة تتكون من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية والصندوق المركزي وبنوك جهوية بلغ عدد فروعها 22 فرع سنة 1961.

2-4- صندوق التجهيز وتنمية الجزائر: تأسس سنة 1959،يختص بتعبئة الموارد المالية لتمويل برامج التنمية وأنهي نشاطه بعد الاستقلال.

2-5- قروض القطاع الفلاحي: يوجد نوعين من التمويل في القطاع الفلاحي:

- أ/ صندوق القرض الفلاحي التعاوني حيث يمنح قروض فلاحية قصيرة الأجل.
- ب/ الشركات الفلاحية للادخار وتتميز بالطابع التعاوني،وتمنح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

2-6- بنوك الأعمال: أشهرها البنك الصناعي الجزائري، الذي كان يضم 3 فروع في الجزائر.

2-7- بنوك التنمية: تأسست سنة 1959وتشمل صندوق التجهيز،وتأسست لتمويل المنشات الصناعية.

2-8- المنشات العامة: تساهم في التمويل والتنقيب على البترول في الصحراء وتم توقيها سنة1962.[2]

[1] عثماني صليحة، **واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة ماستر،في العلوم الاقتصادية،تخصص: نقود البنوك ومالية دولية،جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت،السنة 2016/2015،ص 19-20.

[2] لعرباوي أمين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وأفاق**، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية،تخصص: مالية،جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الملحقة الجامعية مغنية، 2016/2015،ص 3.

3- النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال:

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا يتجاوز 20 بنكا ولكنه تابع للمستعمر الأجنبي وقائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي، فالاقتصاد الجزائري كان يفتقد إلى أدنى شروط التنمية، وجل المعاملات كانت تتم مع المتعاملين الفرنسيين، كما أن المؤسسات الموروثة عن الأجنبي لم تتمكن من مواصلة نشاطها بسهولة، بسبب عدم توفرها على مصادر تمويل احتياجاتها وسير عملياتها الإنتاجية، كل تلك الأمور دفعت بالسلطات الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال إلى العمل على كسر أواصر التبعية للاقتصاد الفرنسي في كل المجالات والنواحي.[1]

وعملت على تكوين نظام مصرفي مستقل بها، واستمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التاميمات عام 1966 أسست عل أثره بنوك وطنية تملكها الدولة، ولكت قبل قرار التأميمات مر نظام التمويل الوطني بتطورات هامة وكانت البداية بإنشاء البنك المركزي الجزائري والصندوق الوطني للتنمية، ومنذ البداية، كان انشاء مثل هذين البنكين يهدف إلى وضع نظام تمويل وطني شبيه بنظام التمويل السوفياتي المتميز بوجود بنك تمويلي مهيمن. ثم بعد ذلك تم إنشاء بنك متخصص في تمويل السكن وهو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ولكن القرار الأكثر دلالة في تطور نظام التمويل الوطني واستقلال البلاد في المجال المالي هو إنشاء عملة وطنية في عام 1964هي الدينار الجزائري ولم يتوقف تطوره في السبعينات وإلى غاية 1986 فقد تدعم النظام المالي الوطني بإنشاء بنوك أخرى وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.[2]

ثم تلتها في السبعينيات والثمانينات مرحلة الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات. حيث قامت الجزائر بعد الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي والتخلي عن النظام الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي وإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية.

ويتكون النظام المصرفي الجزائري في تلك المرحلة على: [3]

---

[1] عاشور أمال، **النظام البنكي من الطبيعة العمومية الى خوصصة النشاط**، مذكرة نيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق العلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، السنة 2015/2014، ص 5.

[2] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 2003، ص179.

[3] بن مسعي ايمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

3-1- الخزينة العمومية:

تم إنشاء الخزينة العمومية في 29 أوت 1962 وقد أوكلت ليها كل العمليات الخاصة بالدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وتعتبر أداة هامة للسياسة الاستثمارية المنتهجة من قبل الدولة، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتمثل في تنفيذ القوانين المالية والميزانية السنوية للدولة.

المجموعة الثانية: عمليات الخزينة وتتمثل في ما يلي:

- عمليات الإيداع لأمر حساب المراسلين.
- عمليات الدين العام والتي تهدف إلى توفير السيولة، بقصد الإنفاق في حالة عدم كفاية الإيرادات.
- منح القروض بمختلف الأنواع.[1]

3-2- البنك المركزي الجزائري (B. C. A) :

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 144/62. وقد ورث اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار. وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار، وإبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها واستقلالها.

وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم. فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفية استعماله، والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك، ويجعله مسؤولا عن السياسة النقدية والسياسة الاقراضية. وهو أيضا بنك الحكومة، ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة، أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.[2]

[1] ناشف فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[2] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

3-3- البنك الجزائري للتنمية (B. A. D):

لقد تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 7 ماي 1963 وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972. وقد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار. وهذه المؤسسات هي القرض العقاري، والقرض الوطني، وصندوق الودائع والارتهان، وصندوق صفقات الدولة، وصندوق تجهيز وتنمية الجزائر.[1]

3-4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (C. N. E. P) :

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64. وتتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد. أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات: تمويل البناء، والجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية. وفي إطار هذه العمليات الأخيرة، فان الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.

وابتداء من عام 1971، وبقرار من وزارة المالية، تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن. وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له حيث أنه أمام حافز الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق، قد زاد من ادخار العائلات وارتفعت بالتالي موارده المالية. وفي إطار سياسته الاقراضية في مجال السكن، فان الصندوق يقوم بمنح قروض إما لبناء سكن، أو لشراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

3-5- البنك الوطني الجزائري (B. N. A) :

أنشأ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة. وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس، والقرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وبنك باريس وهولندا، وأخيرًا مكتب معسكر للخصم. وتجدر الإشارة أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ

[1] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص157.

مختلفة. وباعتباره بنك تجاري، فانه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل.[1]

3-6- القرض الشعبي الجزائري: (C. P. A) :

تم تأسيسه في 14 ماي 1966. وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر. وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، ووهران، وقسنطينة، وعنابة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية هي: شركة مرسيليا للقرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وأخيرا البنك المختلط الجزائر- مصر. وهو مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا. ويقوم بمنح القروض القصيرة، وابتداء من 1971 أصبح يمنح قروض متوسطة الأجل أيضا، وتبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي، والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذلك قطاع الصيد المهن الحرة.[2]

3-7- البنك الخارجي الجزائري(B. E. A) :

تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204/67 وبهذا فهو ثالث وأخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي. وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، والشركة العامة، وقرض الشمال، والبنك الصناعي للجزائر والمتوسطي، وبنك باركليز. ويمارس كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية. فهو يمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتامين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.[3]

3-8- بنك الفلاحة والتنمية الريفي(B. A. D. R) :

تم تأسيسه في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206/82. وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعًا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.[4]

---

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص188.

[2] طاهر لطرش، **نفس المرجع السابق** ، ص189.

[3] طاهر لطرش، **نفس المرجع السابق** ص189-190.

[4] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

وفيما يخص الجانب الاقراضي لهذا البنك، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي. وفي هذا المجال يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وتمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.

3-9- بنك التنمية المحلية(B. D. L) :

تأسس في 30 افريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85/85 وهو أخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، يقوم بجمع الودائع ويمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.[1]

الشكل رقم 02-01: مخطط النظام المصرفي

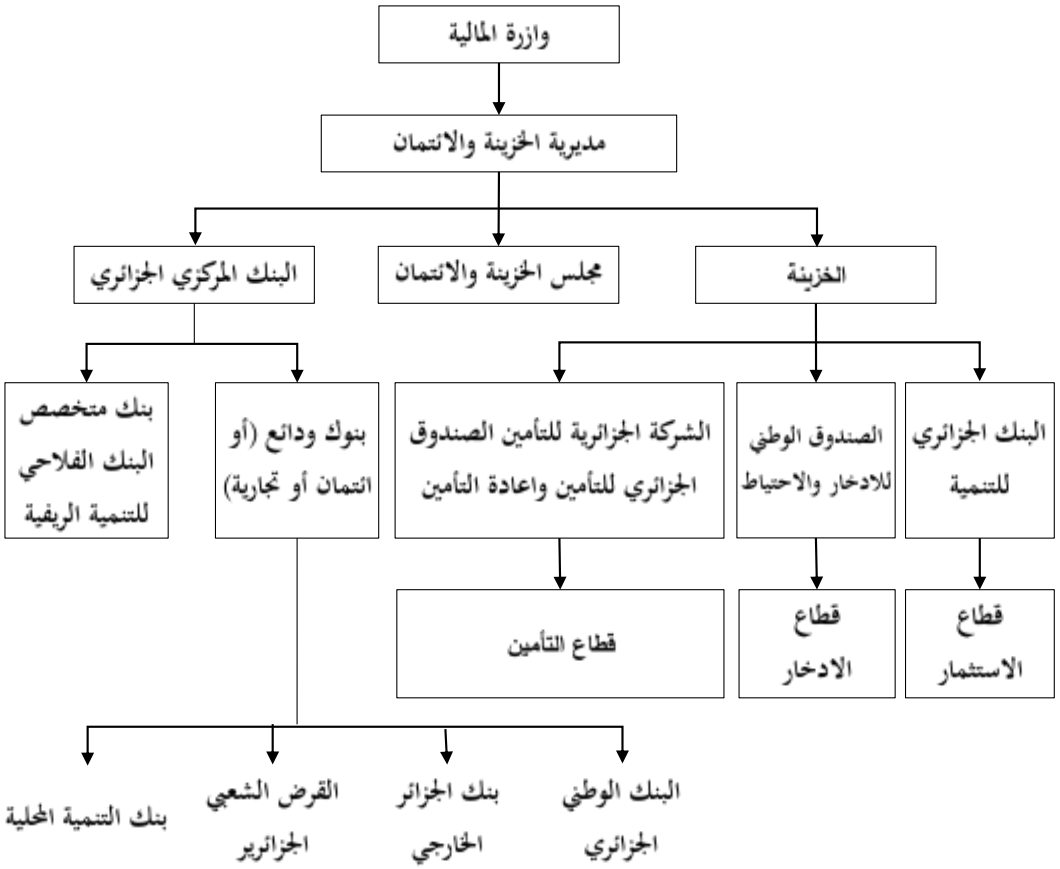

المصدر: شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص191.

المطلب الثاني: أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأسبابه (دوافعه)

1- إصلاحات النظام المصرفي الجزائري:

شملت الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني أيضا القطاع البنكي، وذلك حتى يتكيف مع آليات اقتصاد السوق وبالتالي الاعتماد على تقنيات حديثة للتسيير قصد تحقيق الفعالية وتحسين الأداء ومن أهم هذه الإصلاحات قانون 12/86، وقانون 01/88، المتعلق باستقلالية المؤسسات، وقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

1-1- الإصلاح النقدي:

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية ومن أهمها:

- استعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية. كما تم الفصل بينه وبين البنوك التجارية.
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض. وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للإشكال التي تأخذها، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وإنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

1-2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح:

جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين الإصلاحات في عام 1988. وعليه فان بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة التي جاء بها قانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر وهو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، وفي هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها القانون فيما يلي:

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية.
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني وخارجه. كما يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكن أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
- أصبح للبنك دور أساسي في تسيير السياسة النقدية.[1]

1-3- إصلاحات قانون النقد والقرض 1990:

عرف النظام المصرفي تطور ملحوظا منذ عام 1990، ولم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي إلا بعد صدور القانون رقم 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض ومن أهم المحاور الأساسية لذا القانون نجد: إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري واستعادته لصلاحياته التقليدية كما أن المبادئ التي يقوم عليها قانون 90-10 تبين الصورة التي يكون عليها النظام المصرفي مستقبلاً وهذه هي المبادئ:

❖ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبني قانون النقد والقرض مبدأ بين الدائرتين النقدية والحقيقية، فالقرارات النقدية لم تعد تتخذ على أساس كمي وذلك من طرف هيئة التخطيط ولكن تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، ومن بين أهم الأهداف التي يحققها هذا المبدأ نذكر:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله بين المؤسسات العمومية.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.[2]

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص195، 194.

[2] فضيل فارس، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

❖ **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:**

وفق هذا المبدأ لم تعد الخزينة حرة في تمويل عجزها ن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ويحقق هذا المبدأ الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

❖ **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:**

كانت الخزينة تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات. وتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث ابعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة. وابتدءا من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية. ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسًا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.[1]

❖ **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:**

كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات، على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة، فألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت مجلس النقد والقرض. والذي يتكون من المحافظ ونوابه الثلاثة، بإضافة ثلاث موظفين ذوي مستوى عالي.

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص197-198.

وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية: وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، مستقلة لتنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.[1]

ومن أهم المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990:

- **بنك البركة:** الذي تأسس في 06 ديسمبر 1990 وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية.
- **البنك الاتحادي:** هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية.[2]

❖ وضع نظام بنكي على مستويين:

قد كرس قانون النقد والقرض مبدأ نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها. كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في سياستها.[3]

[1] بلوافي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص203-204.

[3] الطاهر لطرش، **نفس المرجع السابق** ، ص199.

الشكل رقم 02-02: الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

المصدر: العرباوي أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

2- أسباب ودوافع إقدام الجزائر على إصلاحات الاقتصادية والمالية:

2-1- أسباب ودوافع داخلية:

❖ اعتماد الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت الخاص.

❖ غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية تطبيق بعض مبادئ النفط الرأسمالي، إلا أن عجلة التنمية توقفت بسبب تراجع الاستثمارات الناتج عن انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليا عالا المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص المديونية الخارجية.

❖ ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية، ادي إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية، عدم كفاءة القطاع العمومي، بحيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات.[1]

2-2- أسباب ودوافع خارجية:

❖ **التغيرات العالمية في أسعار البترول:** حيث أن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل التطور الاقتصاد الجزائري 95%، أحدثت أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات سنة 1986 وانخفاض سعر صرف الدولار.

❖ **المديونية الخارجية:** وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية فرص لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (1970-1974) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

❖ **التغيرات الخارجية:** المتمثلة في انهيار النظام الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية، إتباع هذه الدول نمط اقتصادي ليبرالي، كان إلزاما على السلطات الجزائرية أن تساير التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية لتحدث إصلاحات أكثر عمقا وشمولية.[2]

[1] سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

[2] بارش اسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري

يمثل القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، يمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما: التحديات الداخلية والخارجية.

1- التحديات الداخلية:

وتتعلق بواقع البنوك الجزائرية نفسها ومن أهمها ما يلي:

- **صغر حجم البنوك:** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد ألان هو اندماج البنوك فيما بينها من اجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.
- **التركيز في نصيب البنوك:** يتمثل ارتفاع درجة استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.[1]
- **تجزئة النشاط البنكي:** لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي م هذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي، مما كبت آلية المنافسة في السوق البنكي وتقليل الحوافز وتوسيع محافظتها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.
- **هيكل ملكية البنوك:** يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي في الجزائر بالمساهة الكبيرة للقطاع العمومي وقد اثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية.[2]

---

[1] قلمين فايزة، **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات**، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2015/2014، ص99.

[2] زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

❖ **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين. وعلى العموم يلاحظ نقاط الضعف التي تسيطر على الجهاز المصرفي تتركز في العديد من النقاط أهمها:

- انخفاض كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي وخاصة في البنوك العمومية
- ضعف وسوء وانخفاض عدد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العمومية الجزائرية
- سيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك الجزائرية وغياب روح الابتكار والإبداع.
- سيطرة نمط الصيرفة التقليدية على عمل البنوك الجزائرية والمتمثلة في جلب الودائع ومنح القروض.
- ضعف وقلة استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.
- ضعف القاعدة الرأسمالية في الجهاز المصرفي بشكل عام.
- سوء محفظة الائتمان لدى الجهاز المصرفي وخاصة ببنوك القطاع العام وارتفاع القروض المتعثرة
- ضعف الرقابة على نشاط البنوك وتطبيق مفاهيم الحكم السليم على البنوك الجزائرية وعدم استخدام الأمثل للموارد المتاحة لها بالإضافة إلى ارتفاع حجم السيولة ولكن تبقى غير موظفة بشكل عقلاني وسليم.[1]

❖ **القروض المبعثرة:** أدت ممارسة الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة.

❖ **ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة:** يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية ن وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ

[1] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية لبنوك**، رسالة نيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، 2006/2005، ص 92.

يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك، كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة.[1]

❖ **ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:** يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث من خلالها تامين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف القطاعات بأقل تكلفة ممكنة. وفي نفس السياق تبقى بورصة الجزائر حديثة كما تتسم بقلة التعاملات مما حرم البنوك الجزائرية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، وهذا ما يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية.[2]

❖ **قيود مالية، محاسبية، تنظيمية:** ومنها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك.

❖ **قيود قانونية:** وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المر دودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية.[3]

2– التحديات الخارجية:

من أبرز التحديات نذكر:

❖ **ظاهرة العولمة:** ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

---

[1] عثماني صليحة، **واقع النظام المصرفي الجزائريو دوره في التنمية الاقتصادية**، مذكرة نيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود البنوك ومالية دولية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، سنة 2016/2015، ص 34.

[2] قلمين فايزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[3] زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص 143-144.

❖ **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية:** انتشرت هذه الظاهرة اثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجم التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجاريزمة الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

❖ **ظاهرة اندماج البنوك:** اندماج البنوك من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة.

❖ **ظاهرة البنوك الإلكترونية:** تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24ساعة) وحتى أيام العطل، ومن أي مكان، وبأي وسيلة كانت.[1]

[1] قلمين فايزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 104-105.

المبحث الثاني: واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

المطلب الأول: واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر والعوامل المعرقلة لنجاحه

1 – واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر:

تعرف الجزائر تطورًا متميزًا بالنسبة لآليات الدفع الالكتروني في هذا الميدان فبريد الجزائر الذي قد وزع نهاية 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة دفع الكترونية إلى جانب العديد من البنوك العمومية والخاصة التي تتشارك في هذه العملية والتي قامت بتوزيع آلاف البطاقات الإلكترونية على زبائنها، غير أن بطاقات الدفع الإلكترونية تختلف عن بطاقات الائتمان هذه الأخيرة عبارة عن قروض محددة بنقطة استدلالية حسب مدا خيل كل زبون ويمكنه أن يستعملها حتى ولو لم يكن في حسابه البنكي دينارا واحدا بينما بطاقات الدفع الإلكترونية فهي مربوطة بالحساب البنكي للزبون، كما أنها محددة بمبلغ زهيد لا يتجاوز 5000 دينار شهريا كأقصى حد يمكن للزبون أن يسحب أمواله من الشباك الالكتروني، ولكن في بعض المناطق النائية تم فرض سحب أجور المتقاعدين بالبطاقة الإلكترونية رغم انه لا يوجد أي قانون يفرض ذلك، كما أن أجورهم تتجاوز الحد الأقصى للسحب، مما يعني أن بريد الجزائر رغم توزيعه لعدد معتبر من البطاقات إلا انه لم يتمكن من إقناع الكثير من الجزائريين خاصة كبار السن نظرا لعدم ثقتهم في هذه الآلية الجديدة والعمولة المرتفعة التي تقتطع من حساب الزبون عند كل عملية مالية والتي تفوق نظيرتها العادية، كما أن آليات الدفع تطورت كثيرا في المطارات والفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب بنكي بالعملة الصعبة في بنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة ائتمان عالمية ماستركارد أو فيزا كارد شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 أورو، كما أنه بإمكان المغتربين الجزائريين والسياح الأجانب الذين يأتون للجزائر استعمال بطاقات الائتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى بالعاصمة.[1]

2– العوامل المعرقلة لنجاح نظام الدفع في الجزائر:

أشارت المؤسسات المصرفية الجزائرية أن طلبات الحصول على البطاقات تبقى ضعيفة مقارنة بطلبات دفاتر الصكوك البنكية التي لا تنتهي، ومن المؤكد أن هناك ما يعيق سير استخدامهم سواء تعلق

[1] بودلال علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 220-221.

الأمر بمعيقات تقنية أو بشرية، لكن من المتوقع أن يتحسن الوضع تدريجيا بفضل الانتشار الواسع للتعامل الالكتروني مما يفرض على المجتمع الجزائري قبول الوضع والانقياد للتعامل بوسائل الدفع الإلكترونية.[1]

من العوامل المعرقلة نذكر ما يلي :

- عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر رغم الأهمية البالغة لها كأداة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا ولم يتم التفكير حتى في ضرورة اعتمادها وبالتالي فإننا نسجل هنا مجموعة من الأسباب منها: ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت، في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات التي لا تزال الدولة تحتكر الجزء الأكبر منه، ونقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكنها أن تفتح لهم أفاقا اقتصادية أوسع مما جعل انتشارها يكون منعدما في بلادنا، بالإضافة إلى عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع، فلا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر في إجراء استقصاء والاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال، تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل والتقنيات الدفع الحديثة، وانتشار الأمية حيث تحتوي الجزائر على نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالإحصائيات تتحدث عما يفوق سبعة ملايين أمي وبالتالي سيصعب عليهم التعامل مع لغة التكنولوجيا فكيف يمكنهم استعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة وحفاظهم على الرقم السري، وبالتالي يكتفون باستعمال الصك البريدي.

وهناك عوائق أخرى من بينها:

- مشاكل البطاقة البنكية: فعدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء التقنية تفقد الثقة بين البنك والعميل، سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير، لهذا يفضل المواطن الجزائري التعامل بالصك المكتوب، وابتعاده عن التعامل الالكتروني الافتراضي خاصة عندما يتعلق الأمر بالنقود دفعا واستلاما.[2]
- عدم توفر السيولة على مستوى الموزعات الآلية، إضافة إلى الانقطاعات المتكررة في شبكة الاتصال كون هذه الأجهزة متاحة للخدمة باستمرار، وعدم ديمومة جاهزيتها وما يعنيه ذلك من إهمال

[1] سمية عبابسة، **مرجع سبق ذكره**، ص 356، .

[2] سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، 82-83.

وضعف الصيانة

- محدودية ثقافة التجار الجزائريين الذين يتخوفون من الحصول على مستحقاتهم من خلال البطاقات البنكية للزبائن ظنا منهم انه أثناء عملية الدفع هناك أطراف أخرى غير بنك الزبون على اطلاع بحساب التاجر وما يعنيه ذلك من التزامات تقع على عاتق التجار خاصة اللذين لا يصرحون بإرباحهم وبالتالي التهرب من الضرائب.[1]

المطلب الثاني: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر وأهدافه

1 – برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

يعتبر تحديث وعصرنه أنظمة المعلومات والدفع وعصرنه المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

إن ما يميز هذا النظام المصرفي في الوقت الراهن هو التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنه نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب احد أهم الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا. ويعتبر احد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة والتي تجلت من خلال تعديلاته بموجب المرسوم 03-11 والصادرة في 26 أوت 2003حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد أجال مضبوطة للانجاز.
- تخصيص الموارد (المالية والبشرية) اللازمة.
- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.[2]

[1] سمية عبابسة، **مرجع سبق ذكره**، ص357.

[2] عبد الجليل مقدم، **واقع ورهانات تطبيق انظمة الدفع الالكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية**، مجلة قسم علوم التسيير، جامعة طاهري مُحَّد، بشار، مجلد أ، العدد 2018/11/5، ص 177-178.

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في 2002/2001 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع بـ 1605 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات:

- **مجموعة الهندسة الإجمالية:** تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية.
- **مجموعة وسائل الدفع:** تقوم بتحليل نوعي لمختلف الوسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى الموزع الآلي للنقود DAB /GAB والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة ايجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.
- **المجموعة النقدية:** يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنزك حول لدفع ولسحب بالبطاقة البنكية.
- **مجموعة القانون:** يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.[1]

2– أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

يهدف تحديث وعصرنه نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين.
- المؤسسات، الإدارات، والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة .وتقليص أجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج.
- ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية، وتطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الالكتروني الفوري. وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.

[1] ناشف فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

- تطوير وسائل الدفع الالكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدي الجمهور الواسع، وتخفيف تكاليف إدارة أنظمة وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.[1]

المطلب الثالث: مكونات برنامج مشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر ومراحل تطبيقه

1- المكونات برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

إن نظام الدفع في الجزائر بدا يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من اجل تطوير وسائل الدفع، ومن أهم ما طرح في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر وجاري العمل به ما يلي:

1-1- نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

يعتمد نظام المقاصة الإلكترونية الذي انطلق في الجزائر في 41 جانفي 2001 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2001، على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الإجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي.[2]

أ/ **التعريف بالنظام RTGS**: هو تسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة، وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي. ويقوم بمعالجة أوامر الدفع بين البنوك لتحويل المبالغ التي تساوي أو تفوق مليون دج والمدفوعات المستعجلة عبر هذا النظام، وتتعلق هذه المدفوعات المصرفية بالتحويلات لحسابهم الخاص ولحساب زبائنهم على حد السواء، وقد جاء هذا النظام لمسايرة التطورات المصرفية والمعايير الدولية في مجال أنظمة الدفع بهدف ضمان سرعة المبادلات وتخفيض مخاطر الدفع بين البنوك، وقد دخل هذا النظام قيد التشغيل في فيفري 2006.[3]

ب/ **أهداف النظامRTGS**: يهدف النظام إلى تحقيق ما يلي:

---

[1] عجال منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] بري دلال، **اثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، سنة 2017، ص 10.

[3] بصيري محفوظ، **نظام الدفع الالكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البويرة، مجلد 11 عدد4 أكتوبر 2019، ص62.

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني.
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف، وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية.[1]

ج/ مبادئ تشغيل نظام RTGS: يقوم هذا النظام على المبادئ التالية:

- **المشاركين**: المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية .
- **العمليات التي يعالجها النظام**: يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركين عامة، وذلك على النحو التالي:

- **عمليات ما بين المصارف**: حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة.
- **عمليات بنك الجزائر**: إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصه توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين.[2]
- **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية**: إن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ "الكل أو لا شيء" وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية وفي وقت لاحق.
- **حساب التسوية**: إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات فرعية، وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر التسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت لاحق، وبعد التأكد الآلي

[1] عجال منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] سماح شعبور، نفس المرجع السابق ، ص 65.

بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني، يطبق في هذا المبدأ "أول من يدخل أول من يخرج " مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبنية فيما يلي:

- الأولوية الأولى: عمليات بنك الجزائر.
- الأولوية الثانية: المبالغ المخصصة للمقاصة.
- الأولوية الثالثة: أوامر مستعجلة بطبيعتها.[1]

د/ هندسة النظام RTGS: ان كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGSالمتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة plate formeيمكن من ارسال وتلقي أوامر التحويل وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 02-03: تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي

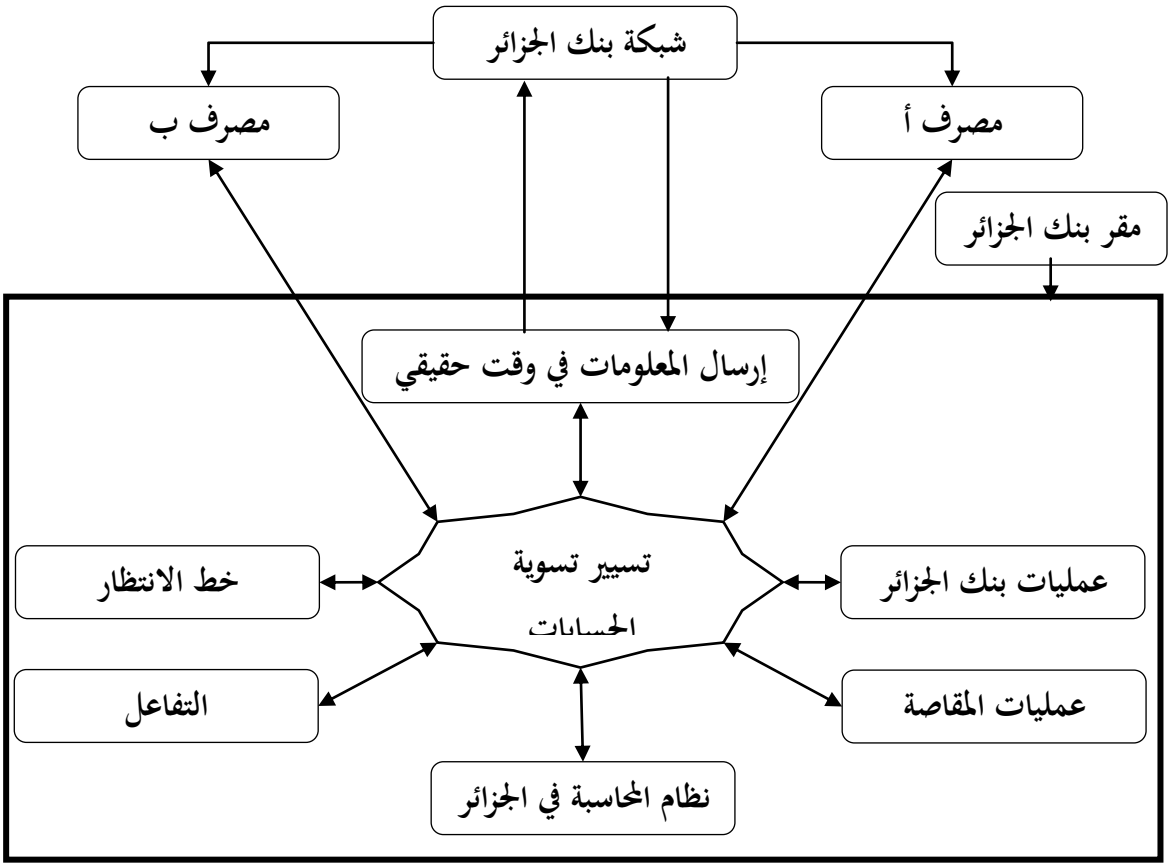

المصدر: عجال بن منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[1] بن مسعي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

هـ/ مبدأ عمل نظام RTGS:

يمكن شرح مبدأ عمل هذا النظام من خلال المثال التالي:

الوكالة (أ) هي BDALفي عين تيموشنت والوكالة (ب) هي BADR في تمنراست يتم التعاقد بين شخصين: شخص من عين تيموشنت وشخص من تمنراسنت والصفقة عن طريق الشيك وتكون بمبلغ كبير.يذهب الزبون (عين تيموشنت) إلى الوكالة (أ) مع الشيك الذي يحمل مبلغ كبير ويعطيه للمكلف بعمليات التحويل فيقوم هذا الأخير بمسح الشيك ن طريق جهاز السكانير فتذهب صورة الشيك بالإضافة إلى المعلومة نحو البنك المركزي في الجزائر العاصمة ثم ترسل المعلومة أوتوماتيكيا إلي المركز الرئيسي لكل الوكالات أما ما يسمى la plate formeفترسل المعلومة إلى BDAL الرئيسية وهذه الأخيرة تقوم بإرسال رسالة آلية إلى BADR الرئيسة هنا تقوم BADR بمعاينة المعلومة الخاصة بزبونها كرقم حسابه ومبلغه ورصيده تم تقوم بصرف الشيك أليا من BADR تمنراست وتقوم بترصيد العملية ثم تشعر الوكالة الرئيسية ل BDAL بأنها تستطيع أن تصرف الشيك لصالح زبونها (ا) وتتم هذه العملية في مدة أقصاها 72 ساعة.[1]

الشكل رقم 02-04 : كيفية سير الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر

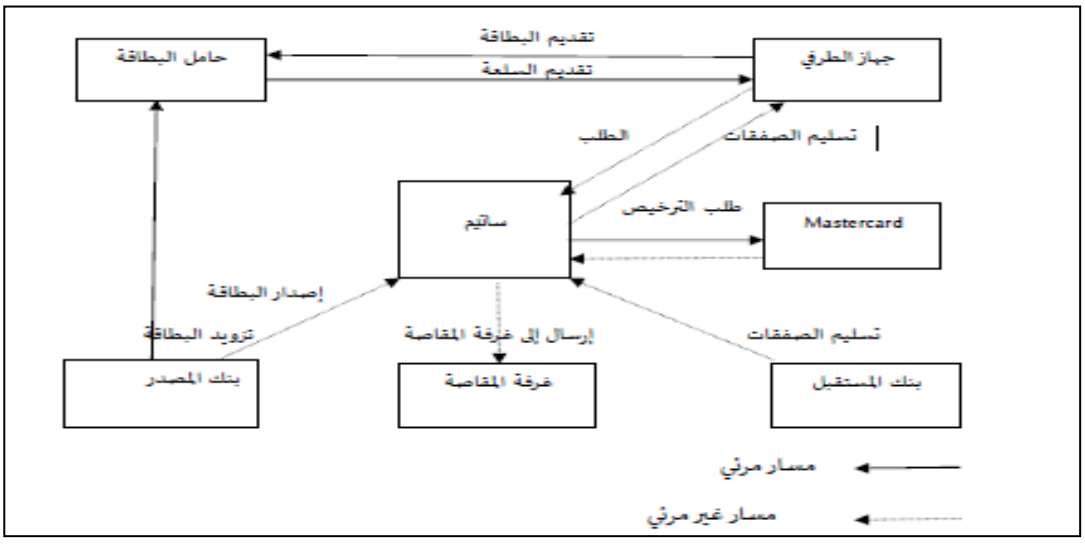

المصدر: سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، ص 5

[1] عجال منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

1 – 2 –نظام المقاصة عن بعد:

إن عملية عصرنه نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGSهو نظام ACTI.

أ/ تعريف النظام: هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية scanners والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن.[1]

وهو فرع تابع لبنك الجزائر في شكل أسهم ذات رأسمال مفتوح على البنوك ويتم عمل هذا النظام وفق ثلاث مراحل: في الأول يتم تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين في يوم التبادل، ثم مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل، وأخيرا مرحلة تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام ARTS، وقد دخل هدا النظام في شهر ماي 2006.[2]

ب/ أهداف النظام: يهدف النظام إلى:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاؤه نظرة شاملة وحقيقية من وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.
- تقليص أجال المعالجة، قبول أو رفض العملية في اجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة.
- تأمين أنظمة الدفع العام.
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.
- مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر.[3]

[1] بري دلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.
[2] بصيري محفوظ، **مرجع سبق ذكره**، ص62.
[3] بن مسعي إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

2 –مراحل تطبيق برنامج نظام الدفع الالكتروني :

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكيGAB والموزع الآلي DAB وتم ذلك على مرحلتين :

- **المرحلة الأولى:** كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة بمعنى لاستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك أخر.[1]
- **المرحلة الثانية:** خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIMالتي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع ألي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك أخر، وبذلك حولت SATIMبطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك.

ولقد عملت على استثمار 3.6 مليون أورو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود، وكذا إقامة طرفيات دفع عند التجار (terminaux de paiement). ولأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر افريل 2003 مع مؤسسات فرنسية مختصة في صنع طرفيات البطاقة وSATIM بمبلغ 400.000 اورو ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، وبنك البركة.ولقد تم الربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.[2]

[1] عبد الجليل مقدم، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[2] بري دلال، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

المبحث الثالث: واقع المعاملات بالبطاقة البنكية الإلكترونية

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي عشر سنوات، من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية، وقد بذلت خلال هذه الفترة جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الالكتروني في المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: إنشاء شركة لتأدية الصفقات البنكية والنقدية SATIM:

1 –تعريف شركة SATIM

تم تأسيس شركة SATIMنتيجة سعي المجتمع البنكي الجزائري وراء إيجاد وسيلة تمكنهم من استغلال المزايا المكتسبة من النقدية الآلية، حيث جعل الهدف الرئيسي من تأسيسها هو السعي وراء تطوير وتسيير نظام النقدية الآلية كي تساعد في عملية إصلاح النظام البنكي الجزائري، وهي تضم البنوك التالية: (BARAKA –BNA – BEA – CPA–CNEP – BDL – BADR) .

وقد أنشأت هذه الشركة سنة 1995م وهي شركة ذات أسهم مالها قدر بـ 26 مليون دينار جزائري. وأصبحت اليوم أهم متعامل للقطاع المالي المختص في الترقية وأداء الخدمات ذات الصلة بتحديث وسائل الدفع من حيث تنظيمها ومعالجة التحويلات النقدية بين البنوك.[1]

الجدول رقم 02–01: مساهمة البنوك في رأس مال SATIM.

المساهمون	القيمة بالدينار الجزائري	عدد الأسهم	النسبة المئوية
BNA	3600000	36	13.74
BEA	3600000	36	13.74
BOL	3600000	36	13.74
CPA	3600000	36	13.74
EL BARAKA	1000000	10	03.82
CNMA	3600000	36	13.74
CNEP	3600000	36	13.74

المصدر: زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص 158

[1] طاهر لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

2 –مهام شركة SATIM:

من المهام التي تؤديها هي كالأتي:

- تطوير النقد الآلي بين البنوك.
- التكفل بالهياكل القاعدية والنواحي النقدية وتسييرها.
- المساهمة في تحديد المعايير والقواعد التقنية وإجراءات التسيير.
- تمييز الصكوك وبطاقات دفع وسحب النقود.

3 –أهداف شركة SATIM:

تسعى هذه الشركة إلى تحقيق الأتي:

- تقديم خدمات في المجال النقدية الآلية للبنوك.
- تحديث التقنيات المصرفية في مجال البطاقات.
- تحديث وسائل الدفع وجعلها عادية أي إمكانية استعمال البطاقة في أي موزع في الجزائر.
- الإشراف على معالجة العمليات الناتجة عن البطاقات.[1]

ومن أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقة البنكية المشتركة (CIB) بين عدد البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية:

أ/ الشبكة الآلية النقدية بين البنوك RMI: في سنة 1996 قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية الآلية بين البنوك.

وإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة ووسائل الاتصال والربط العاملة الكفء التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال بطاقاتهم لدى أي موزع آلي DAB بغض النظر عن البنك أو المؤسسة المالية، وأنشأت SATIMهذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر.[2]

[1] بارش أسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[2] سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

ب/ أهداف الشبكة: تهدف شبكة SATIMمن خلال إنشاء شبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية إلى تحقيق ما يلي:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة.
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.
- تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة بنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

ج/ شروط الانضمام إلى الشبكة: وتشترط هذه الشبكة للانضمام إليها:

- أن تكون الهيئة بنكية أو مالية.
- التعاقد على اقتسام تكاليف الجهاز وتوزيع العمولات الناتجة في استعمال الموزع الآلي أو البطاقات.
- أن تحدد البنوك سقوف السحب الزمنية الممنوحة لزبائنها.
- التعاقد على شروط فتح الآلة وتجهيزها للأوراق النقدية.
- احترام شروط التقنية في معالجة البيانات المرسلة من الشركة.[1]

المطلب الثاني: البطاقة البنكية في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية وبريد الجزائر.

1- مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر:

مرت بعدة مراحل وهي كالأتي:

- بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك كانت سنة 1998.

[1] بارش اسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

- 2002 الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الالكتروني حيث أعطي دور الإشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك لشركة SATIM، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.
- 2004 تم اختيار النظام الدفع بالبطاقة المطابق لمواصفات EMV.
- 2005 إنشاء جمعية (COMI: Comité Monétique Interbancaire).
- 2006 البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص.
- 2007 تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.
- 2008/2007 أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر كبريات المتاجر في الجزائر والمناطق الأهلة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين.[1]

أ/ البطاقة البنكية CIB:

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحًا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعًا من قبل جميع البنوك، وفي الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق شروط الأمن. وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق مع الهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار وشعار وباسم البنك المصدر، تتضمن قرص الالكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار والفنادق والمحلات التجارية ونجد نوعين هما:

❖ **البطاقة الكلاسيكية:** هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن الدخول المتوسطة والثابتة ومدة صلاحيتها عام وشهرين وقيمة الحد الأدنى للرصيد 5000 دينار جزائري وسقف هذه البطاقة هو 50 ألف دينار جزائري.[2]

[1] سماح شعبور، **مرجع سبق ذكره**، ص72.
[2] ناشف فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

الشكل رقم 02-05: بطاقة الكلاسيكية

المصدر: http: //www.bna.dz، تاريخ الاطلاع 2020/06/01، الساعة 03.00

❖ **البطاقة الذهبية:** وتمنح للتجار وأصحاب المداخل المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دج، ومدة صلاحيتها عامين.[1]

الشكل رقم 02-06: البطاقة الذهبية

المصدرhttp: //www.bna.dz:، تاريخ الاطلاع 2020/06/01، الساعة 03.30

ب/ بطاقة فيزا La Carte Visa:

وهي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وهي نوعان:

بطاقة فيزا الكلاسيكية: رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الاشتراك السنوي فيقدر بـ 40 أورو.

[1] سمية عبابسة، **مرجع سبق ذكره**، ص 354.

- **بطاقة فيزا الذهبية:** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب بـ 550 أورو في اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم أما سقف الدفع 5460 أورو في اليوم على 15 عملية في اليوم، ويقدر اشتراكها السنوي بـ 60أورو.[1]

الشكل رقم 02-07: بطاقة فيزا الكلاسيكية وبطاقة الفيزا الذهبية

المصدر : https: //www.ag-bank.com تاريخ الاطلاع 2020/06/02، الساعة 12.: 20.

الجدول رقم 02-02: معدل استخدام البطاقات

عدد المعاملات	عدد البطاقات
10 معاملات كل شهر فأكثر	120
من 5 إلى 10 معاملات كل شهر	2192
من 3 إلى 5 معاملات كل شهر	7786
من معاملة إلى 3 معاملات كل شهر	38452
أقل من معاملة كل شهر	75222
المجموع	123772

المصدر: زهير زواش، **مرجع سبق ذكره** ص 171.

وبالنظر للأرقام المسجلة، نلاحظ أن استعمال البطاقات يبقى ضعيف جدًا، فقط بطاقة واحدة من بين الأربع بطاقات تعمل في عمليه السحب أو الدفع أي 25%وما لايقارب 62%من حاملي البطاقات قاموا لاعلى

[1] بري دلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

الأقل بمعاملة واحدة شهريا، لذلك من الواجب القيام بعمل اتصالي واتخاذ إجراءات تحفيزية لإستعمال البطاقات من قبل المؤسسات التي تطرح هذه البطاقات اتجاه حامليها

المطلب الثالث: الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكبة المعاصرة

1 - الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة:

تتمثل الصرفات فيما يلي:

❖ **الموزع الآلي للأوراق(Distributeur automatique de Billes (D.A.B**: [1]

آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة إلكترونية سحب مبلغ من المال دون الحاجة إلى اللجوء للفرع.

الجدول 02-03: الموزع الآلي للأوراقD.A.B

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق D.A.B	- يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب. - يوجد في البنوك، الشوارع، أماكن أخرى. - يعمل دون انقطاع.	- جهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة. - يسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيًا.	- تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: مقدم عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

❖ **الشباك الآلي للوراق(Guichet Automatique Bancaire (G.A.B**: [2]

هو آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدًا وتنوعًا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات

[1] بلعياش ميادة، **واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، عدد 8، سنة 2017، ص 305.

[2] بلعياش ميادة، **نفس المرجع السابق**، ص 305.

أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر ...إلخ وهي متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك.

جدول رقم 02-04: الشباك الآلي للأوراقG.A.B

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الآلي للأوراق G.A.B	- يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب شيكات.	- جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري	- يستعمل من طرف الزبائن في أوقات غلق البنوك، خاصة بالزبون المستعجل.

المصدر: مقدم عبد الجليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

ويمكن تلخيص طريقة تنفيذ الخدمة في كلمنDAB وGAB في الشكل التالي:

شكل رقم 02-08: طريقة الحصول على خدمةDAB وGAB

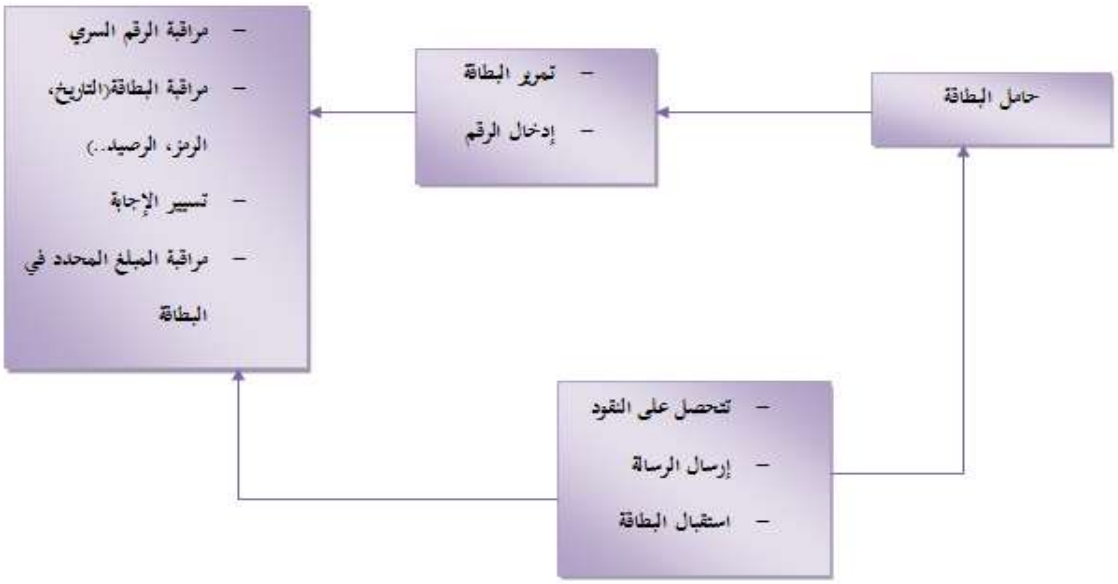

المصدر: عبد الجليل مقدم،، **مرجع سبق ذكره**، ص 180

❖ **نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV):**

إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئالإلكتروني الخاص ببطاقات الائتمان والموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدورهيقوم بالتأكيد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزًا أو رقمًاسريًا خاصًا به والذي يعرف برقم التعريف الشخصي السري (PIN) يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافةالقيمة لرصيد حساب المتجر، يتم كل هذا في جزء من الثانية.[1]

الشكل رقم 02-09: جهاز TPV:

المصدر: http://www.caisse-enregistreuse-pro.fr **تاريخ الاطلاع: 2020/06/03 الساعة: 11:00.**

[1] سماح شعبور، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نجد أن الجهاز المصرفي هو عمود الاقتصاد فالنهوض بهذا الأخير يستدعي تطوير وتكييف الجهاز المصرفي مع كل التغيرات والمستجدات الحاصلة في العالم حيث أصبح العصر الذي نعيشه عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتميز بالسرعة الفائقة في تلبية حاجيات الأفراد من سلع وخدمات،حيث نجد أن الجزائر تسعى كغيرها من الدول إلى تحديث نظام مدفوعاتها وتطويره فخطت بعدة خطوات للقيام بذلك فأول خطوة قامت بها هي الإصلاحات التي أدخلتها على جهازها المصرفي وتبعتها وتبعتها عدة خطوات أهمها مشروع تحديث وعصرنه نظام الدفع وإدخال ثقافة الدفع بالوسائل الالكترونية، لكن بالرغم من المجهودات التي بذلتها لتحقيق ذلك فهي مازالت بعيدة نوعا ما على تحقيق هدفها المرجو وهو تعميم الدفع الالكتروني على أرجاء الوطن بسبب العقبات التي تواجهها.

الفصل الثالث:

واقع نظام الدفع في البنوك الجزائرية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

– قصر الشلالة

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصلين الأول والثاني مفاهيم حول وسائل الدفع الالكتروني وواقعها في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل أي الجانب التطبيقي إسقاط دراسة ميدانية من خلال معرفة واقعها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لأنه من أهم المصارف التي سعت إلى تحسين جودة خدماتها لتوسيع نطاق ودائرة أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي،حيث قامت بتحديث وتطوير الأنشطة والخدمات التي يقدمها من خلال إدخال وسائل دفع الكترونية من بينها بطاقة السحب BADR.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك عمومي يهتم بالإشراف والتكفل بالقطاع الفلاحي، واستطاع أن يفرض وجوده على الساحة المصرفية ويتأقلم مع التحولات الاقتصادية من خلال الإصلاحات والتعديلات التنظيمية والهيكلية التي شهدتها خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي فتح المجال أمامه للانتقال من طابع التخصص إلى طابع البنك الشامل.

المطلب الأول: نشأة بنك BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية له صفة البنك التجاري، وهو جزء من النظام البنكي أنشأ بموجب مرسوم رئاسي 106/82 في 13 مارس 1982 في إطار السياسة التي تبنتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي وفي الواقع تأسس إثناء إعادة هيكلة لبنك الوطني الجزائري الذي احتكر عملية تمويل القطاع الفلاحي منذ نشأته، حيث قررت السلطات العمومية إنشاء مؤسسة مالية بنكية متخصصة هدفها الرئيسي هو التكفل والإشراف بعملية التمويل وتشجيع التنمية الريفية فكان ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ولقد كان بمثابة مؤسسة وطنية بطابعها المركزي في التسيير إلى غاية تاريخ 19 أكتوبر 1989، أين أصبح عبارة عن شركة مساهمة تخضع للقانون رقم 01/88 المؤرخ في 1 جانفي 1988 المتضمن قانون المؤسسات العمومية برأس مال اجتماعي يقدر بـ 2.200.000.000 دينار جزائري، ويعتبر وسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في التنمية وترقية العامل الريفي، وتقديم النصائح والتوجيهات للمؤسسات الاقتصادية العمومية حول الاستعمال والتسيير الأمثل لوسائل الدفع الموضوعة تحت تصرفها.

وطبقا لأحكام قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية، أي يخول له القيام بجميع العمليات المصرفية من قبول الودائع، منح القروض بمختلف أنواعها.

ومنذ عام 1999م أصبح رأس مال البنك يقدر بـ: 3.300.000.000 دينار جزائري، مقسم إلى 33000 سهم بقيمة واحد مليون دينار جزائري للسهم الواحد، كما حددت مدة حياة هذا البنك بـ 99 سنة ابتداء من تاريخ قيده في السجل التجاري، يكون مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة.[1]

1 – مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ المرحلة الأولى (1982–1989):

تفرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن بنك الوطني الجزائري سنة 1982م، واهتم في هذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد، وهو إثبات وجوده في التخصص المسند إليه ضمن النشاطات الفلاحية حيث قام بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية، وخلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة عالية في ميدان القطاع الزراعي والصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

❖ المرحلة الثانية (1989–1999):

استطاع بنك الفلاحة والتنمية الريفية ان يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع فقام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة حيث:

- **في سنة 1991:** قام بتطبيق نظام SWIFT الخاص بعمليات التجارة الدولية.
- **في سنة 1992:** قام بتطبيق برمجيات Progicielsypu مع فروعه المختلفة من اجل تسهيل العمليات البنكية كتسيير القروض، بتسيير عمليات الصندوق والفحص عن بعد لحساب العملاء بالإضافة إلى تسيير المودعات كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية (عمليات فتح القروض المستندية التي لاتفوق 24 ساعة حاليا على الأكثر)، كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.
- **في سنة 1993:** نجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك.
- **في سنة 1994:** ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب والتسديد.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، بتاريخ 16 مارس 1992، ص 553.

- **في سنة 1996**: قام بعملية الفحص السلكي Télétraitement التي سهلت العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت المطلوب.
- **في سنة 1998**: قام باستعمال بطاقة السحب بين البنوك.[1]

❖ **المرحلة الثالثة (1999–2005)**:

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على برنامج خماسي، من اجل سير التمويلات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تلبية أكبر قدر من الحاجيات ورغبات العملاء خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا. وبالإضافة إلى ذلك أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية، وبفضل هذا التطور تم انجاز أهم المشاريع منها:

- **سنة 2000**: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، وانجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية
- **سنة 2001**: قام بالتطهير المالي المحاسبي والتخفيف من الإجراءات الإدارية والتقنية كما قام بإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمؤسسة المركزية بالإضافة إلى تحقيق مشروع بنك المجالس
- **سنة 2002**: عم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج Progiciel sypu كزبون مقدم للخدمة وتعميم مشروع بنك المجالس على المستوى الوطني

❖ **المرحلة الرابعة:**

في هذه لمرحلة قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإعادة تخصصه في الميدان أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.[2]

المطلب الثاني: تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والخدمات التي يقدمها

سنتطرق إلى أهم الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى الهياكل التنظيمية المختلفة للبنك.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره**، ص 553.

[2] www.Badr_Bank.DZ,principales activités de la BADR ,consulté le 10/06/2020a 07: 07

1– الهياكل المختلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتضمن الهياكل الآتية:

1 – 1 – هياكل التسيير: تتمثل في

- **المديرية العامة:** وهي مكونة من الرئيس المدير العام الذي تحدد صلاحياته من قبل مجلس الإدارة ويساعده في تسيير شؤون البنك ثلاثة مديرين عامين، ومسؤول عن قسم العلاقات الخارجية للبنك ومهام المديرية العامة تدخل في إطار التصريح بسياسة العامة والسلطات الممنوحة لها.
- **المديريات المركزية:** تتكون من أربعة مديريات مسيرة من طرف مدريين مركزيين، وتقع تحت سلطة المدير العام وتتمثل مهامها فيما يلي:

- تطبيق استراتيجية وسياسية التنمية للبنك.
- التنظيم العام للبنك وعلاقته مع الغير.
- تطبيق قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل العامة.

وتتكون المديرية الرئيسية للبنك من:

- **المديرية العامة المساعدة "الموارد، القروض والتحصيل"**: موصولة مباشرة برئيس المدير العام تقع تحت مسؤولياتها:

- ضمان حسن تنفيذ المهام المنوطة بالمديرية المركزية.
- اقتراح وضع كل المقاييس القابلة لتحسين مستوى عوائد البنك.

- **المديرية العامة المساعدة (الإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة)**: وهي مرتبطة برئيس المدير العام المكلفة بمتابعة الأعمال المحاسبية والمالية والإعلام الآلي ومن مهامها:

- تحضير وسائل المحاسبة القانونية والتنظيمية في إطار النظم والقواعد المحاسبية الجديدة المفروضة من السلطات النقدية.
- ضمان التسيير الفعال للخزينة والتكفل بتطوير وسائل الإعلام الآلي.
- وضع أدوات لقياس وتحليل نشاط البنك.

- وضع أدوات لمراقبة ومتابعة خزائن الوكالات مع مراقبة سقف الائتمان.

❖ **المديرية المساعدة (الإدارة والوسائل):** وهي الأخرى تقع تحت سلطة رئيس المدير العام مكلفة بمتابعة الأعمال الإدارية، وتأهيل الموارد البشرية والشؤون القضائية ومراقبة التسيير، ومن أهم مهامه:

- المشاركة في تحضير سياسة الموارد البشرية.
- تنفيذ مخطط تشغيل وتكوين المستخدمين.
- تنظيم وإعداد الدراسات القانونية ومتابعة المنازعات.

وبصفة عامة هي المسؤولة عن تسيير كل ما يتعلق بالوسائل العامة سواء البشرية او المادية للبنك.

❖ **قسم الشؤون الدولية:** وهي ملحقة برئيس المديرية العامة مكلفة بمتابعة النشاط التمويلي والشؤون الدولية والرقابية، ومن مهامها:

- بحث وتسيير التمويل الخارجي بالتوافق مع السياسة المتبعة من البنك في هذا المجال.
- وضع نصوص لتطبيق عمليات الصرف والتجارة الخارجية والهر على تطبيقها.
- توثيق العلاقات بين البنوك والمؤسسات المالية الدولية.
- تنفيذ عمليات التحويل من وإلى الخارج.[1]

1 – 2 – هياكل المراقبة والاتصال:

يشرف على الرقابة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كل من المفتشية العامة ومديرية التدقيق الداخلي في حين أن وظيفة الاتصال يتكفل بها مكتب الاتصالات.

❖ **المفتشية العامة:** موصولة مباشرة برئيس المدير العام ومهامها:

- القيام بجولات تفتيشية ورقابية على جميع عمليات الممارسة من طرف البنك.
- التأكد من مشروعية وصحة العمليات التي تقوم بها مختلف وكالات البنك.
- استغلال تقارير المفتشية الداخلية وهيئة الرقابة الداخلية ومتابعة تطبيق التعديلات والنصائح المقترحة.

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

- مراقبة نشاط الهياكل المعنية بالرقابة من المستوى الأول ومشاركتها في العمل.

❖ **مديرية التدقيق الداخلي**: موصولة برئيس المدير العام وتتكفل بـ:

- اكتشاف وإعلان مخالفات المرتكبة.
- التأكد من مصداقية وفاعلية القواعد والإجراءات الداخلية للبنك مقارنة بتلك المحددة من طرف بنك الجزائر.
- إعداد تقارير عن مهام التدقيق بإرسالها إلى رئيس المدير العام.

❖ **مكتب الاتصالات**: من المهام الموكلة إليه هي:

- العمل على التعريف بالبنك على المستوى الداخلي والخارجي مع تحسين صورته.
- إعداد مجلة البنك BADAR INFO.
- تحليل مقالات الصحافة والأحداث التي تهم البنك، وتطوير وسائل الاتصال.
- اقتراح للمدير العام حول المشاركة في التظاهرات الثقافية والاقتصادية كالمعارض مثلا.

❖ **هياكل الاستغلال**: تتشكل هياكل الاستغلال للبنك من خلية المراقبة الداخلية Succursale الوكالات الرئيسية الفرعية وهذه الهياكل موكل إليها المهام التالية:

- التطبيق الفعلي للسياسة العامة للبنك المحددة من طرف رئيس الإدارة والمديرية العامة.
- جمع الموارد وتوزيع القروض في إطار القواعد البنكية المعمول بها، وتحصيل الضمان.
- التحسين الدائم لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة لزبائن.

❖ **الهياكل العامة Les Structures Fonctionnelles**: الهياكل العملية لبنك البدر مشكلة من مستشارين المجلس واللجان وهي موضوعة تحت تصرف وسلطة رئيس المدير العام كما لها علاقات عملية مع مجمل الهياكل الأخرى للبنك هذه الهياكل المكلفة بما يلي:

- مساعدة رئيس المدير العام في مختلف المشاريع من دراسات، اقتراحات، وتقديم وجهات النظر حول المشاكل والمواضيع التي يقدمها رئيس المدير العام للمناقشة.

- مناقشة مشاكل التسيير، والسهر على احترام السياسة العامة وتحقيق الإستراتيجية الموضوعة من طرف البنك.[1]

الشكل رقم 03–01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

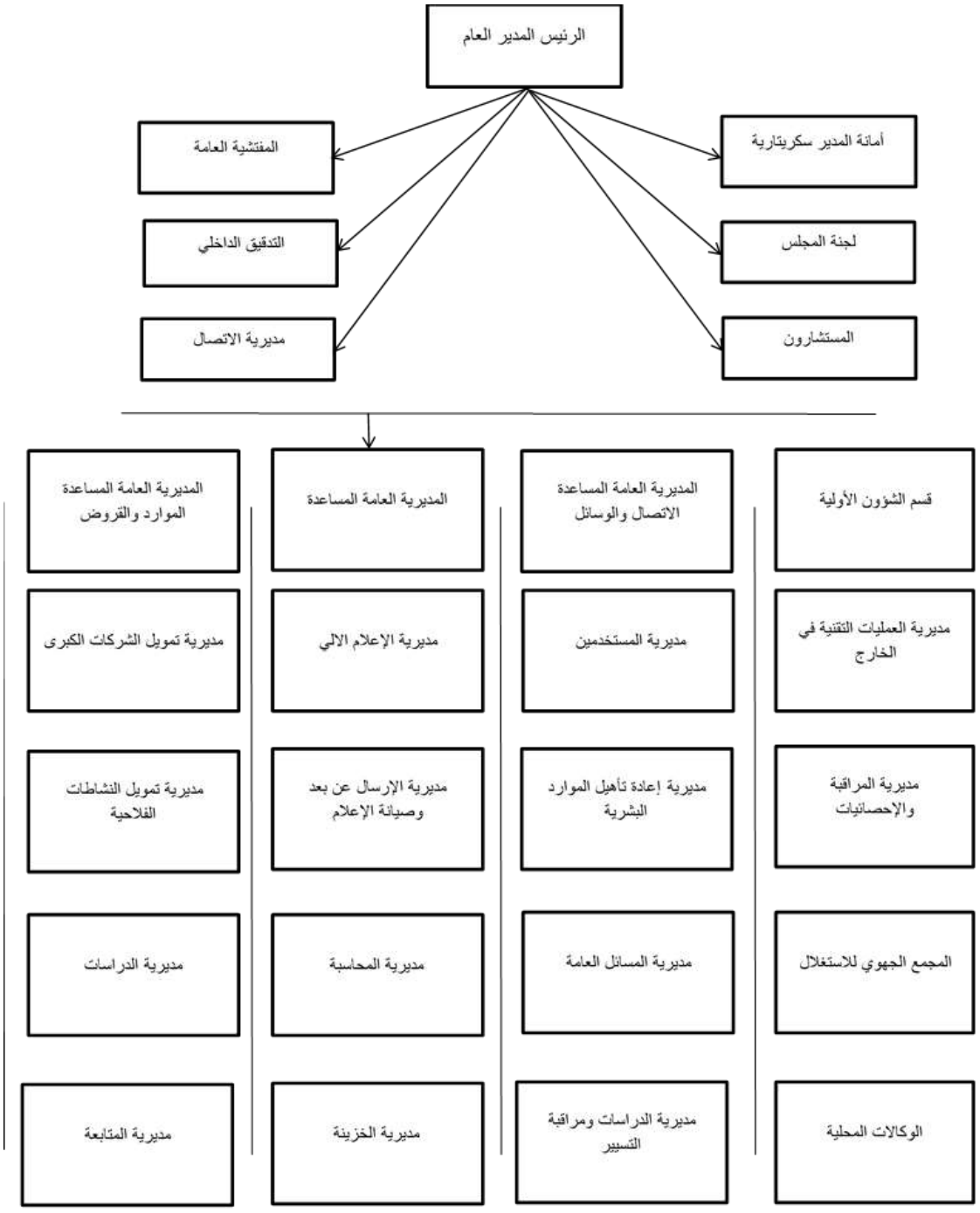

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

[1] **معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.**

2– الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات ومن بينها:

- **حسابات إيداع لأجل:** هو حساب غير مقيد بسندات بنكية وموجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

- **حساب الأموال بالعملة الصعبة:** توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العاملة بالبنك.
- **حساب الموال بالعملة المحلية (الدينار):** يقدر المبلغ بـ 10000دج على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في أخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.

- **سند الصندوق:** إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبصفة رسمية أو للعامل والمبلغ الأدنى يقدر ب 10000 دج بفائدة متغيرة
- **بطاقة بدر:** تسمح هذه البطاقة بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متواجدة عبر الوكالات الجزائرية:

  - بنك البدر يسهل تغيير الحسابات عن بعد.
  - العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي.

- **التوفير لدى البنك:** في إطار تشجيع التوفير والادخار يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها كل عمليات السحب والإيداع.
- **تمويل استثماري:** ويضم ما يلي:

  - تمويل قطاع الصيد البحري: يمول في شكل قروض متوسطة الأجل تقدر بـ 6.5%.
  - تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمار: تتمثل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التجارة، الصناعة ويكون تمويلها قي شكل قروض يقدم لمدة 3 سنوات
  - تمويل قطاع الصحة: مثل فتح مراكز تصوير طبي، وذلك في شكل قروض لمدة 5 سنوات ومعدل فائدة 3.5% سنويا.

- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي: تمول قطاع النقل ومشاريع الزراعة والحيوانات.

المطلب الثالث: تقديم الوكالة BADR–قصر الشلالة ()

1– تعريف الوكالة BADR–قصر الشلالة:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقصر الشلالة ولاية تيارت الرمز: 6419 تقع وسط المدينة شارع عبد الحفيظ بوصوف، ويتمثل المهام التي أنشأت من أجله الوكالة في:

- تنفيذ العمليات البنكية الموكلة لها من طرف الزبائن، وتحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد.
- منح القروض بمختلف أشكالها لتمويل العملاء المؤسسات الاقتصادية ومتابعتها.
- قبول الودائع من الجمهور وفتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة الصعبة او المحلية.
- إعداد التقارير السنوية حول نشاط الوكالة.

2– الهيكل التنظيمي للوكالة:

2 – 1 –مدير الوكالة: ويشمل

❖ **مدير الوكالة:** يعتبر المسؤول على تطبيق السياسة التنموية للوكالة من المهام المخول إليه:

- السهر على تحسين صورة الوكالة، وإعداد تقارير حول نشاطها.
- البحث عن زبائن جدد، والسهر على كسب ثقة الزبائن القدامى.
- يترأس لجنة القرض للوكالة، ويعمل على مشروعية القروض الممنوحة.

❖ **المدير المساعد:** مكلف بمساعدة المدير من المهام المخول إليه:

- السهر على السير الحسن لتقارير بين قسم الخاص بالزبائن والقسم الخاص بمعالجة العمليات البنكية.
- السهر يوميا على عملية جرد الموجودات.

2 – 2 –قسم خاص بالزبائن La Front–Office: هو مكتب مكلف باستقبال الزبائن، والسهر على تنفيذ مختلف العمليات يتكون من:

- **المشرف Le Superviseur**: هو المكلف بالإشراف والمراقبة على عمليات القسم الخاص بالزبائن من مهامه:
  - ضمان حسن استقبال الزبائن.
  - توجيه المكلفون بالزبائن لتنفيذ مهامه.
  - المراقبة الفجائية للتأكد من صحة العمل بالوكالة.
- **مستشار الزبائن**: هو ذو كفاءة عالية في تسيير المحفظة، حيث تتوفر لديه كل المعلومات الحالية المتعلقة بالأسواق والقطاعات النشطة، والقدرة على تحليل وتقدية وضعيات المؤسسة.
- **المكلف بالزبائن**: يوجه النصائح للزبون ومن مهامه:
  - فتح الحساب للزبائن.
  - التأكد من استفاء ملف قروض الزبائن للشروط الضرورية، وجمع الضمانات اللازمة.
  - تقديم النصائح حول القرض الملائم للاستثمار.
- **مصلحة الخدمات الحرة**: تحتوي على الوسائل المادية الموضوعة من طرف الوكالة تحت تصرف الزبائن والتي تمكنت من تنفيذ بعض العمليات بمفرده والاطلاع على حساباته، ومن الخدمات المقترحة من هذه الخدمة:
  - سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي للأوراق النقدية، تقديم الشيكات.
- **مصلحة الصندوق**: يشرف عليها المكلف بالصندوق الذي يتم تعيينه من طرف مدير الوكالة، وتخول له الصلاحيات التالية:
  - ضمان دفع وسحب الأموال من طرف الزبائن.
  - يقوم بعمليات دفع الأموال تحت سلطة المدير المساعد.
- **المكلف بالاستقبال**: هو المسؤول عن استقبال الزبائن، من مهامه:
  - استقبال الزبائن، تقديم المعلومات التي تخص الوكالة، توجيهه إلى مختلف المصالح حسب احتياجاتهم

- **الوسيط**: هو الشخص الذي يتولى عملية تبادل وإيصال الوثائق والمعلومات بين القسم الخاص بالزبائن بمعالجة العمليات البنكية المختلفة طيلة فترة فتح الوكالة.

2 – 3 –القسم الخاص بمعالجة العمليات البنكية Back Office: يعتبر بمثابة امتداد للقسم الأول، إذ يتوفر له كل المعلومات، والنصائح الضرورية لتنفيذ عمليات الزبون، مسير من طرف مشرف، وتحت سلطة المدير المساعد يتكون من:

- **المشرف**: هو المسؤول عن رقابة نشاط هذا القسم من مهامه:
  - ضمان جو ملائم للعمل، تقسيم العمل داخل القسم.
- **مصلحة القرض**: تتكفل بملفات القروض تعمل تحت سلطة المشرف ومن مهامها:
  - دراسات ملفات القروض المقدمة من طرف الزبائن، ضمان تسيير القرض ومتابعة دفع الأقساط.
- **مصلحة الدفع**: هي المصلحة المكلفة بعمليات الدفع.
- **مصلحة المحفظة**: تقوم باستقبال المساعدات من البنوك الاخرى في إطار الشراكة ما بين البنوك في مجال تحصيل المبالغ المستحقة، ومن مهامها تسيير حسابات عوارض الدفع.
- **مصلحة المقاصة**: مهمتها الأساسية هي ضمان عملية المقاصة خاصة تلك المتعلقة بتغطية الصكوك المحلية على مستوى غرفة المقاصة المتواجدة ببنك الجزائر، المباشر مع البنوك الأخرى من مهامها:
  - ضمان عودة وسائل الدفع بدون رصيد في الآجال المحددة وإعداد وضعيات المقاصة للبنك المركزي.
- **مصلحة القانون والمنازعات**: تهتم بتقديم المساعدات للوكالة في المجال القانوني ودراسة الشكاوي.
- **مصلحة التجارة الخارجية**: تتكفل بمعالجة ودراسة مختلف العمليات المستلمة من طرف المكلف بالزبون والمستوفية لشروط العملية والقانونية المحددة من طرف البنك المركزي.

❖ **مصلحة المحاسبة والمراقبة:** وهي المكلفة بالتأكد من مصداقية الوثائق المحاسبية والتسجيل المحاسبي اليومي.[1]

الشكل رقم 03–02: يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة قصر الشلالة ولاية تيارت

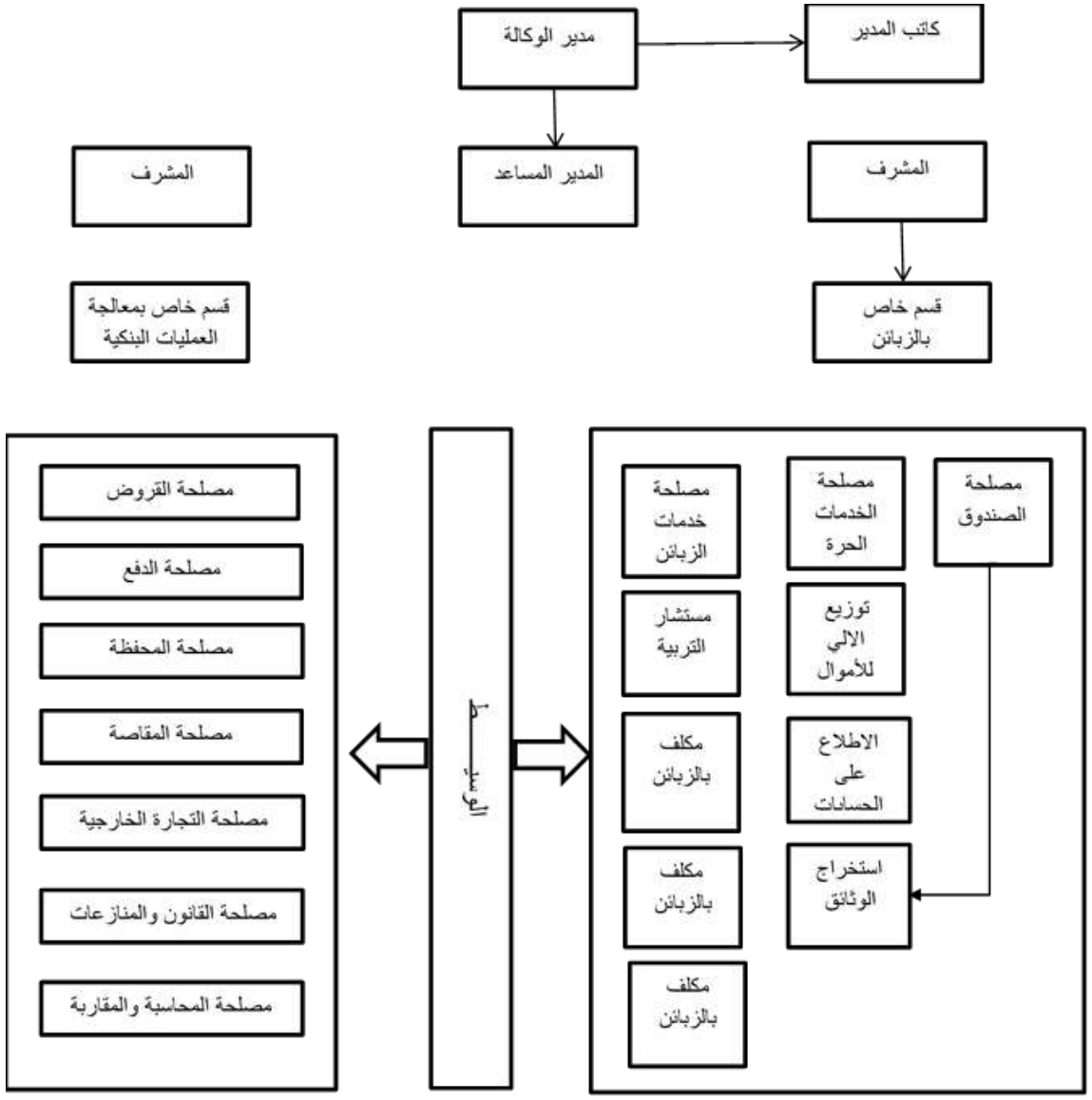

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة..

المبحث الثاني: إحصائيات حول واقع أنظمة الدفع الإلكترونية بوكالة BADR

من أجل الوقوف على واقع أنظمة الدفع الإلكترونية من مقبل الوكالة البنكية محل الدراسة، تم الاستعانة بأسلوب الاستبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على الموظفين ب الوكالة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى بلدية قصر الشلالة ولاية تيارت، وعن طرق استخدام برمجية SPSS واستخدام الأدوات الإحصائية لتحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: كان من اللازم علينا لجمع البيانات اللازمة للدراسة اعتماد أسلوب الاستبيان من خلال تصميم استمارة أسئلة موجه للموظفين للإجابة عليه. وكان الهدف من تصميم الاستبيان من اجل التعرف على أنواع وسائل الدفع في الوكالة البنكية محل الدراسة وواقع نظام دفعها.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة، وبما أن الهدف من الاستقصاء التعرف على واقع نظام الدفع في البنوك الجزائرية وتحديدا بنك الفلاحة والتنمية الريفية. حيث شملت مجتمع الدراسة مجمع الموظفين بالوكالات البنكية لبنك الفلاحة على مستوى دائرة قصر الشلالة ولاية تيارت خلال عام 2020. وفي اختيار نوع وحجم العينة: تم اعتماد العينة العشوائية لأنها الأنسب لمثل هذه الدراسات حيث شملت العينة 49 موظف.

المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية المتواجدة بالوكالات البنكية.

المطلب الأول: جمع بيانات الدراسة

1– وصف خصائص عينة الدراسة:

من خلال الاجابات المقدمة من قبل الموظفين، فإن العينة المدروسة تتميز بالخصائص التالية:

- **الجنس:** من خلال الجدول رقم (01-03) سوف يتم التعرف على نوع مفردات العينة وفقا للجنس (ذكر، انثى)

الجدول رقم 03–01: توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسب
ذكر	33	67.3
أنثى	16	32.7
المجموع	**49**	**100**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية العملاء ذكور بنسبة 67% والإناث بنسبة 33%من مفردات العينة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الذكور في العادة القوى العاملة الأكثر بالبنوك مقارنة مع الإناث.

- **الفئة العمرية:** من خلال الجدول رقم 03–02 سوف يتم التعرف على توزيع مفردات العينة كما يلي:

الجدول رقم 03–02 توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرارات	النسب
من 18 إلى 30 سنة	13	%26.5
من 31 إلى 46 سنة	23	%46.9
من 41 إلى 50 سنة	10	%20.4
من 50 سنة فأكثر	3	%6.1
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 31 إلى 40 سنة يمثلون اكبر نسبة والمقدر بـ 47%، ثم تليها فئة من 18 إلى 30 سنة بنسبة تقدر بـ27%، أما اقل النسب فتتوزع بين

فئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 20% وفئة الأكبر من 50 سنة بنسبة 6% وهذا معناه أن البنك يعتمد على الفئات الشابة في المعاملات أكثر من الفئات الأخرى وهذا يعتبر أمر مهم بالنسبة للبنوك الجزائرية.

❖ **المستوى التعليمي**: من خلال الجدول رقم 03-03 يمكن التعرف على المستوى التعليمي للموظفين

الجدول رقم 03-03 توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة
متوسط	3	%16,
ثانوي	8	%316,
جامعي	22	%644,
دراسات عليا	14	%628,
لم يقم بالإجابة	2	%41
المجمــوع	**49**	**%100**

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن اغلب الموظفين مستواهم التعليمي جامعي بنسبة 45%، تليها فئة الذين مستواهم التعليمي دراسات عليا بنسبة 28.6%، بينما الذين مستواهم متوسط وثانوي يمثلون نسبة قليلة تتم في 6.1% و16.3% على التوالي، وهذا ما يدل على أن البنك يعتمد على الذين يكون مستواهم ليسانس فما فوق وذلك لان العمل في البنوك يتطلب مستوى كبير عكس ما كان في السابق لان نشاطها تغير من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب يعتمد الانترنت ووسائل تكنولوجيا حديثة.

❖ **عدد سنوات العمل في نشاط البنوك**: من خلال الجدول رقم 03-04 سوف نتعرف على عدد سنوات الموظفين في البنوك

الجدول رقم 03-04: توزيع مفردات العينة حسب عدد السنوات العمل في نشاط البنوك

سنوات العمل	التكرارات	النسبة
من سنة إلى 5 سنوات	17	%34.7
من 6 إلى 11 سنة	11	%22.4
من12 إلى 17 سنة	9	%18.4
من 18 إلى 23 سنة	6	%12.2
من 24 إلى 30 سنة	5	%10.2
لم يقم بالإجابة	1	%2
المجمـوع	**49**	**%100**

من خلال الجدول رقم 03-04 نلاحظ أن أكبر نسبة من الموظفين تتراوح مدة نشاطهم ف البنوك من سنة إلى 05 سنوات بنسبة 35% تليها نسبة الموظفين الذين تتراوح مدة نشاطهم في البنوك من 6 إلى 11 سنة بنسبة تقدر بـ 23% ثم تليها نسبة الموظفين الذين تتراوح مدة نشاطهم من 12 إلى 17 سنة قدرت بـ 18%، إما اقل نسبة الموظفين الذين تتراوح مدة نشاطهم من 18 إلى 23 سنة قدرت بـ 12%.

المطلب الثاني: واقع وسائل الدفع الالكتروني

❖ **وسائل الدفع الالكتروني المتوفرة لدى الوكالات البنكية:** من خلال جدول رقم 03-05 سوف نتعرف على وسائل الدفع الالكتروني المتواجدة في الوكالات البنكية

الجدول رقم 03-05: وسائل الدفع الالكتروني المتوفرة لدى الوكالات البنكية

	بطاقة cib classique	بطاقة CBR	بطاقة CIB GOLD	بطاقة التوفير	بطاقة VISA classique	بطاقةVISA GOLD	الشيك الإلكتروني	المقاصة الإلكترونية
BADR	×	×	×	×	–	–	×	×
BEA	×	–	×	–	–	–	–	×
BNA	×	–	×	–	–	–	–	×
AGB	×	–	–	–	×	×	–	–

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال المعطيات المقدمة.

المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية المتواجدة بالوكالات البنكية

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها في وكالة البنك تحصلنا على معلومات منه عن مدى التعامل بالبطاقات البنكية في 4 بنوك ومدى توفرها وتوفر الأجهزة المستخدمة في توزيع الخدمات المعاصرة للعملاء وجدنا ما يلي:

الجدول 03–06 : البنوك التي تتوفر لديها البطاقات والأجهزة الحديثة

البنوك	البطاقات	GAB	DAB	TPV
AGB	×	×	–	–
BNA	×	–	–	–
BADR	×	×	–	–
BEA	×	–	–	–

المصدر: معلومات مقدمة من بنك محل الدراسة

ومن الجدول نتحصل على النسب التالية:

الجدول 03–07: نسبة تواجد البطاقات والأجهزة الإلكترونية في البنوك

	نسبة تواجدها بالبنوك
البطاقات	%100
GAB	%100
DAB	%00
TPV	%00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من الوكالة محل الدراسة

المبحث الثالث: واقع أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية في BADRوكالة قصر الشلالة

يدخل العمل بأنظمة الدفع الإلكترونية ووسائلها في BADR، وكالة قصر الشلالة ضمن سياسة تحديث وتطوير خدمات الوكالة، ويتم استغلال هذا الميدان حرصا من الوكالة على اقتحام فضاءات

تكنولوجية جديدة ذلك لان الوكالة واعية كل الوعي بالمنافسة الحادة، فأنظمة وسائل الدفع الإلكترونية ليست بالنسبة للوكالة عملا اشهاريا بل هي خدمة مثمرة للزبون وللوكالة في نفس الوقت.

المطلب الأول: أنظمة التسوية والدفع الإلكترونية المستخدمة في وكالة قصر الشلالة

1–نظام SWIFT:

يستخدم هذا النظام في المدفوعات الخارجية أو الدولية بحيث تلجا المصارف إلى هذا النظام لتسهيل عملية الاتصال مع البنوك العالمية لإرسال تعليمات الدفع وإشعارات أخرى لكن بشكل موحد قياسي متعارف عليه بين البنوك الأعضاء، عمدت معظم البنوك الاشتراك في شبكة سويفت والتي هي عبارة عن شبكة اتصالات متطورة ومتقدمة تعمل على البنوك ببعضها البعض عبر اتصالات منظمة وتوفر للاتصال السهولة والسرعة والأمان.

تتحصل الوكالة من خلال استخدام النظام سويفت على المزايا التالية:

- السرعة في تحويل الأموال مهما كانت المسافة.
- السرعة في التعامل بفضل عملية الترميز المتبع بين البنوك وهذا ما يكسب الزبون نوع من الخدمة الجيدة في الوكالة.
- الحماية: حيث أن عملية الارتباط والاتصال لا تتم إلا عن طريق بطاقة ممغنطة وبمساعدة كلمة السر لاستعمال النظام وهذا يعطي للوكالة نوعا من الحماية في تعاملاتها.
- الجاهزة: إن نظامSWIFTيعمل على مدار 24/24سا خلال كامل الأسبوع بمستوى عال جدا وهذا ما يكسب الوكالة نوعا ما من الخدمة السريعة المقدمة للزبائن.

2–نظام المقاصة الإلكترونية:

في نفس فترة ظهور نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر تم اعتماده في الوكالة BADR–قصر الشلالة– حيث يعتمد نظام المقاصة الإلكترونية على بنية نظام جديد في المجمع هو تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي RTGS.

2–1–مبادئ عمل نظام المقاصة الإلكترونية في الوكالة:

- نظام محمي ذاتيا بحدود عالية، وأرصدته متعددة الأطراف ومرخصة حيث في حالة تجاوز المستعمل يعلم لأخذ الاحتياطات اللازمة.
- نظام مؤمن ضد الأخطار، كالغش عن طريق الختم والرمز وضد الأخطار العملية.
- نظام واضح للمقاصة يحسب في كل يوم الأرصدة متعددة الأطراف ولكل مساهم، الأرصدة التي ترسل إلى نظام دفع المبالغ الإجمالية RTGS مسيرة من طرف بنك الجزائر للتسوية.
- يرتكز على تبادل المعاملات الإلكترونية ويلغي التبادل العادي للصكوك حتى مبلغ أعلى نثبت من طرف النخبة من البنوك ومحددة بـ 5000 دينار جزائري.

2–2–كيفية العمل بنظام المقاصة الإلكترونية في الوكالة:

يتم تقديم الشيك من طرف عميل البنك إلى موظف قسم المقاصة والذي يتأكد من نوعية الشيك NAORMALUSE، ثم يقوم بتحريره داخل جهاز السكانير الذي يقراه من الوجهين (الوجه والظهر)ثم تظهر وجهي الشيك على الشاشة الكومبيوتر، ولا تتم هذه العملية إلا إذا تمت قراءة الشيك من طرف السكانير وهذا تحت شرط أن يكون الجهة السفلية من الشيك خالية تماما من أي كتابة أو إمضاء أو أي شيء أخر.

وتعرف هذه الجهة من الشيك PistOpticalCaractereBand كما تسمى Pistd'Encodageلأنها تحتوي على 20 رقم يدعى Relevéd'IdentitéBancaire أو (R.I.B) ورقم الشيك إما في حالة وجود أية كتابة في هذه الجهة من الشيك فلن يقراه الجهاز ويعتبر الشيك ملغى.

أما في قراءته فيظهر صورة الشيك على الكومبيوتر بوجهيه، ثم يتم نقل المبلغ والحساب وتسجيل العملية داخل الكومبيوتر، والذي يقوم بدوره إلى تمرير العملية إلى البنك المركزي عن ما يسمى Ballin

والذي بدوره يمرره إلى البنك الذي يسحب منه قيمة الشيك عن طريق ما يسمى Ballot الذي يرسل القيمة إلى الحساب المستفيد إلى البنك.

وفي حالة سحب مبلغ حساب العميل داخل البنك فتتم بالطريقة السابقة ولكن بالشكل العكسي وفيما يخص السندات فهي كذلك بنفس الطريقة السابقة حيث تكون المعالجة المحاسبية لها.

3– نظام النقود الإلكترونية:

أصبحت النقود الإلكترونية واقعا في بنك الفلاحة والتنمية–وكالة قصر الشلالة– فكان لابد عليها إدخال ثقافة البطاقة ولهذا الغرض وحتى يرافقه شركاء في تجسيد هذا المشروع فقد أعلن في جوان 2003 مناقصة من اجل كسب حل للعميل بالنقود الإلكترونية بشكل كامل من المتعهدين الذين قبلته الوكالة:

1–3–SOFT WARE : ACI world wid filial de tsai:

وهو ممول من رواد نظام النقود الآلية منذ 1975 والممول للبنوك المشهورة مثل البنك الأمريكي (France) LaSociété Centrale, (USA) ONE.

2–3–Hardwarde:

الرائد العالمي في مجال التمويل بالخدمات الذي ادخل الجزائر لأول مرة ويمكن لهذا الممول أن يحقق 99.99999% من الفاعلية التكنولوجية.

3–3–Guichet Automatique de Banque (GAB):

وهو من الرواد العاملين في التموين بنسبة 54 بالمائة من السوق.[1]

المطلب الثاني: وسائل الدفع الموجودة في وكالة BADR–وكالةقصر الشلالة–

لقد قامت بنك الفلاحة والتنمية الريفية تماشيا مع مستجدات الوضع الراهن الذي فرضته التكنولوجيا باقتناء وسائل دفع حديثة، وتسخير مراكز جديدة لتوفير المعاملة بوسائل الدفع الحديثة.

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

1–البطاقة الإلكترونية:

نجد في وكالة BADRقصر الشلالة أنواع البطاقات الإلكترونية:

1–1–بطاقة (CIB): هي بطاقة سحب ودفع وطنية، فيها نوعان الكلاسيكية والذهبية، صالحة لمدة سنتين وتجدد تلقائيا ما لم تلغى من البنك أو صاحب البطاقة.

1–2–بطاقة (CBR): هي بطاقة سحب وطنية

الشكل 03–06: لبطاقة CBR

Source : www.badr-bank.dz 10/06/2020 a 10: 00

1–3–بطاقةBADR TAWFIR: هي بطاقة سحب وطنية، تمنح للاشخاص الذين يمتلكون حساب توفير في البنك.

الشكل 03–07: صورة لبطاقة BankTawfir

Source : www.badr-bank.dZ10/06/2020 a 10: 15

2– شكل البطاقات سابقة الذكر:

يكون شكل بطاقة السحب لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

2–1– على وجه البطاقة: على اليمين يتكون من 16 وضعية محددة وفق القاعدة التالية:

[003][0][0][3][060][000000][0]

- الأرقام الثلاثة الأولى: تعرف بنظام إرسال البطاقة مثل (003) BADR.
- الرقم الرابع: يكون سلسلة الحساب (0) حساب الشيك (200).
- الرقم الخامس: يشير بأن هناك جانب مدين مباشر (0).
- الرقم السادس: يحدد وظائف البطاقة (سحب أو دفع).
- الوضعيات الثلاثة تدل على المقر.
- الست الأرقام الأخيرة: تمثل الرقم التسلسلي للعميل ويفتح فيه الحساب المقيد.
- الرقم الأخير: يدل على مفتاح المراقبة.

2–2–على ظهر البطاقة: الشريط المغناطيسي يحتوي على المعلومات، حامل البطاقة، البنك، استعمالات البطاقة، والشريط الأبيض الخاص بإمضاء حامل البطاقة.

3– مزايا البطاقات سابقة الذكر:

- تسهيل عمليات السحب.
- تسمح لصاحبها السحب على 24/24 ساعة و7/7 أيام وحتى في أيام الأعياد والعطل.
- تجنب الانتظار الطويل في شبك الوكالة.
- تسمح بالحصول على كشف الرصيد.

4– إجراءات الحصول على البطاقة:

4–1– الشروط العامة: يجب على حامل البطاقة أن يتوفر على الشروط التالية:

- دخل مستمر لا يقل عن 15000دج.

- السن المسموح به قانونيا لفتح الرصيد 18 سنة.
- تزويد الرصيد بالمبلغ الكافي.
- القدرة على الوفاء وتسديد الدين.

4–2 –خطوات الحصول على بطاقةBADR: فتح حساب جاري لدى البنك وذلك بتقديم نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد الأصلية، مبلغ رمزي لفتح الحساب، كشف الراتب.

- ملأ عقد مابين البنوك لبطاقة BADR الذي يحتوي على:

- جزء الخاص بصاحب الحساب به: الاسم واللقب، العنوان الشخصي، الهاتف ورمز البريد، الحساب البنكي، تاريخ فتح الحساب، قيمة الراتب الشهري.
- جزء الخاص بحامل البطاقة يحتوي على: الاسم واللقب، تاريخ ومكان الازدياد، المهنة، العنوان، الحد الأقصى للسحب الشهري، رقم البطاقة (يخص الوكالة)، الإمضاء أسفل العقد في الخانتين الأوليتين إذا كان صاحب الحساب هو حامل البطاقة، امضاء صاحب الحساب الخانة الأولى وحامل البطاقة في الخانة الثانية.

4–3 –خطوات استلام البطاقة:

- يحتفظ حامل البطاقة بالنسخة الحمراء، الوكالة بتلك الخضراء، اما البيضاء فترسل الى الوكالة المركزية الموجودة بالعاصمة الجزائرية.
- تقوم تلك الأخيرة ببعث هذه الطلبيات إلى المؤسسة الوطنية SATIMبإصدار هذه البطاقة.
- يتوقف نوع وحجم البطاقة على الراتب الشهري، إذ تصدر بطاقة BADRالكلاسيكية للموظفين المتراوح راتبهم ما بين 15000–45000 دج شهريا، أما الذهبية فلؤلئك الذين يفوق دخلهم الشهري 45000دج.
- بعد انجاز وصنع البطاقة تبعث إلى الوكالة مرفوقة بالرقم السري لكل واحد من طرف الوكالة المركزية وقد يستغرق هذا مدى لا تتعدى شهر.
- فور وصول البطاقات إلى الوكالة، يسجل اسم ولقب حامل البطاقة، رقمها، تاريخ طلبها في سجل البطاقات المستلمة.

- عند وصول البطاقات إلى الوكالة تقوم ببعث دعوة لأصحاب البطاقات من اجل حيازتها وكذا الرقم السري الخاص بكل واحدة.
- بعد حضور أصحاب البطاقات وقبل تسليمهم إياها وكذا أرقامها السرية يصادقون أولا بإمضائهم في سجل بطاقات السحب والدفع عند الاستلام.[1]

المطلب الثالث: الأجهزة المستخدمة للبطاقة والشبكات المساهمة في ذلك

1– الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB:

هو جهاز يسمح بالقيام بعملية سحب الأوراق النقدية من الوكالة، يشبه جهاز الإعلام الآلي مزود بشاشة ولوحة مفاتيح وكذلك فتحة لإخراج الأوراق النقدية الموافقة للمبلغ المراد سحبه، متواجد خارج وكالة حيث يسمح للعميل باستعماله 24/24 سا، ومن شروط السحب منه ما يلي:

- يتكون مبلغ الحساب في الحدود المبلغ الأسبوعي المثبت في العقد ويجب أن يكون دائما بمئات الدينارات يمكن سحب هذا المبلغ في عملية أو عدة عمليات.
- في كل سحب يمنح الجهاز للعميل تذكرة تشير إلى التاريخ، الساعة، والمبلغ المسحوب هذه التذكرة تعطي إشعار بحساب المدين.
- من اللازم إدخال الرمز السري بطريقة صحيحة لأجل قبول الآلة للبطاقة.
- الزبون له الحق في ثلاث محاولات لإدخال البطاقة فبعد المحاولة الثالثة يتم احتجاز البطاقة من طرف الجهاز.

الشكل 03–08 : صورة أمامية DAB

[1] وثائق المؤسسة

2–الشبابيك الآلية للأوراق GAB:

يمثل رمز الأجهزة الإلكترونية التي تسمح بالقيام آليا بالعمليات المتداولة عادة في شباك الوكالة، بالإضافة إلى خدمة السحب النقدي يقدم خدمات أخرى كقبول الودائع وطلب الصك، عمليات التحويل من حساب إلى أخر.

3–شبكة نقدية بنكية EBEI:

تقوم على نظام يسمح بمراقبة الرمز السري للبطاقة.

أما الرمزCIB بطاقة بنكية Carte Inter Bancaireتعني شبكة مكونة من شبابيك آلية للبنوك موزعات آلية للأوراق النقدية وأجهزة الدفع الالكتروني، تستعمل من طرف صاحب البطاقة.

4– جهاز Terminal de Paiement Électronique:

محطة الدفع الإلكترونية، ويطلق عليه متوفر في نقاط البيع التي تكون لديها حساب تجاري لدى البنك، تسمح لحاملي بطاقات الدفع الإلكترونية الصادرة من البنك بتسوية مدفوعا تهم، إلا أن هذا الجهاز غير متوفر على مستوى الفرع، مما أدى ذلك إلى استخدام البطاقات كوسائل سحب فقط.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

خلاصة الفصل الثالث :

عرف المحيط المصرفي تطورا مستمرا لأنظمة الدفع كنظام البطاقات الالكترونية باعتبار أنه يحقق ويضمن السرعة الفعلية للزبون والمصرف.

وفيما يخص الدراسة في تجربة بنك الجزائر،يمكن القول أنه بالرغم من التطورات المعتبرة التي عرفتها،فإن استعمالها للبطاقات الالكترونية لا يزال في أول مراحله ومن أجل تحقيق إرسال شامل لوسائل الدفع الجديدة وأنظمتها في بلد مثل بلدنا،فإنه من الضروري رفع احد أنواع العقبات ذات الطابع الثقافي،التقني والأمني يضاف إلى ذلك مقياس هام خاص بالاستثمارات المنتظرة الانجاز،وكذلك مجهود تجديد معتبر،ولا سيما في شان الخدمات المصرفية.

خاتمة

لقد ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، وكحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف المصارف لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل وبهذا يكونو قد جسدوا لمفهوم الصيرفة الإلكترونية.

وبعد ظهور هذه الوسائل بدأت الآراء تتضارب حول إمكانية إحلالها محل الوسائل التقليدية، بحيث تجرد الوسائل من طابعها المادي، فبدأت التوقعات باختفاء الشيك لتحل محله البطاقات والشيكات الإلكترونية، أما التحويلات المالية فيكفي إرسال اومرها عبر الكمبيوتر وشبكة الانترنت، دون ضرورة كتابة الأوامر على الأوراق، وبالمقابل كانت هناك أراء أخرى ترجح عدم اختفاء وسائل الدفع التقليدية في ظل ظهور تلك الإلكترونية، التي لم تكتسب بعد الثقة الكاملة نظرا لحداثتها وعدم وجود نظام قانوني محكم ينظم أحكامها لكن في ظل تلك القرارات هناك حقيقي، وهي أن وسائل الدفع الإلكترونية حققت مزايا لم تتمكن التقليدية من تحقيقها، حيث خفضت التكاليف وقللت من معاناة العملاء وأعطت للوقت قيمة بل أنها شجعت المصارف على تقديم خدمات جديدة تصب كلها في المصلحة العامة سواءا للمصارف أو العملاء.

وفي ظل هذه التغيرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي وفتح مجال أمام البنوك الأجنبية، وسعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية، وجدت البنوك الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، حيث أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحولات ومسايرة التغيرات التي تحدث في العالم، ومن خلال الأهمية البالغة لوسائل الدفع الالكتروني وضرورة تحديثها زودنا دراستنا بدراسة ميدانية بالوكالة البنكية بقصر شلالة BADR بهدف معرفة واقع نظام لدفع الالكتروني في هذه البنك.

1– اختبار الفرضيات:

من خلال طريقة معالجتنا لموضوع الدراسة، توصلنا اثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

- إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية ساهم في القضاء على الكثير من المشاكل التي تأثر على الاقتصاد الوطني، كالقضاء على مشكل نقص السيولة الذي تعاني منه الجزائر والتقليل إلى حد كبير من مشكل التزوير العملات النقدية وذلك باستعمال النقود الإلكترونية وتحقيقها للسرعة والأمان في المعاملات التجارية.

- هناك علاقة كبيرة بين التأخر الملحوظ الذي يشهده النظام المصرفي الجزائري وعدم مواكبته لتطورات العالمية التي مست مختلف القطاعات ومن بينها قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفيما يخص الجهود الجزائرية المبذولة لعصرنه القطاع المصرفي فمن خلال دراستنا لواقع استخدام نظام الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية وجدنا أن هناك الجزائر تسعى إلى التحديث والمواكبة من خلال المشاريع والخطط المستقبلية الموضوعة ولعل من أهمها مشروع الجزائر الإلكترونية والذي هو في طور التجسيد تدريجيا.
- غياب الثقافة النقدية والثقافة التي تتعلق بكل ما هو تكنولوجي لدى الجمهور الجزائري ينقص من عزيمة الجهات المعنية بنقل التكنولوجيات الحديثة للمصارف الجزائرية بالإضافة إلى التكلفة العالية لإقامته.

2– نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج في النقاط التالية:

- أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد.
- لم تكن وسائل الدفع الإلكترونية بدون سلبيات، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل وعيوب من نوع جديد يصعب محاربتها لارتكازها على عالم الكتروني يفتقر للمادة الورقية مما يصعب عملية الإثبات
- إن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر، تشكل تحديا للبنوك من اجل إقناع العملاء بجدوى استخدام البطاقة وبالتالي إدخال ثقافة بنكية جديدة، وهو ما يتطلب إستراتيجية تسويقية فعالة.
- إن ضعف الدعاية والإعلان بخصوص البطاقة واقتصار ذلك على المطبوعات والملصقات التي توضع داخل مقرات وكالات البنوك، لا تسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.
- تعاني المنظومة القانونية في الجزائر من فراغ في مجال التشريعات المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية.
- عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر يعتبر اكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية.

3– التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي تراها مناسبة:

- تحديث وعصرنه النظام المصرفي الجزائري وذلك بتوفير بنية أساسية متطورة ومندمجة للاتصالات ذات سعة عالية مع حسن توظيفها وتامين استعمالها وبإدخال التكنولوجيا المتطورة وتشجيع استخدامها في البنوك الجزائرية، وزيادة مهارتهم في استغلال هذه التكنولوجيا من اجب ربح الوقت وتقليل التكاليف وتقديم خدمة ذات جودة عالية.
- إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم وتضمن عمليات الصيرفة الإلكترونية.
- نشر ثقافة مالية ومصرفية من خلال الوسائل الإعلامية المتنوعة داخل المجتمع.
- على الجزائر أن تأخذ بتجارب الدول المتقدمة وتستفيد منها من أجل التفوق والاستمرار في تحديث وعصرنه نظام الدفع.

4– آفاق البحث:

بالرغم من محاولة التطرق لكل جوانب هذا الموضوع إلا أن هناك بعض الجوانب التي لم نتعرض لها وهي كالأتي:

- النظام القانوني للبطاقات البنكية وأساليب حمايتها.
- آليات مواجهة التحديات التي تعيق انتشار وتطور وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.
- مستقبل اليد العاملة في ظل استخدام الصيرفة الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا – الكتب:

- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، منشورات اقرأ، قسنطينة، 2009.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2001.
- فضيل فارس، التقنيات البنكية، الطبعة الأولى، مطبعة الو مساك رشيد، القبة – الجزائر، 2013.
- إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية، مفهوم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

ثانيا –الأطروحات والمذكرات:

- زهير زواش، دور النظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.
- بارش آسيا، وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.
- سماح شعبور، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر – واقع وتحديات، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي– تبسة 2016/2015.
- ناشف فاطمة، وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، مذكرة ماستر أكاديمي، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2018/2017.
- بالحبيب الهام، وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحسين اداء البنوك، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة القاصدي مرباح – ورقلة، 2016.

- مُحَّد بلوافي، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005.
- طاهر لطفي، العمل المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2016/2015.
- عجال منصور، واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص تسيير استراتيجي، جامعة مستغانم، 2018/2017.
- بن مسعي ايمان، واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني في البنوك التجارية، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة مُحَّد خيضر – بسكرة، 2017/2016.
- بويش عباس، دور الخدمات الالكترونية المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية في القطاع البنكي، مذكرة نيل شهادة ماستر، ادارة واقتصاد مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس، 2017/2016.
- عاشور امال، النظام البنكي من الطبيعة العمومية الى خوصصة النشاط، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015/2014.
- قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة مُحَّد بوضياف – المسيلة، 2015/2014.
- عثماني صليحة، واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود البنوك ومالية دولية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2016/2015.
- عبد لقادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير خدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، 2006/2005.
- بري دلال، اثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2017.

- محرز نور الدين، تأهيل وتفعيل الجهاز المصرفي بالتعاملات النقدية الالكترونية، حالة الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة أم البواقي، 2015/2014.
- فريدة قلقول، أهمية أنظمة الدفع الالكتروني في المصارف، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، 2013/2012.
- سميرة بربح، دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية ة التجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014.
- مُحَّد الطاهر عبد الله، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، تخصص اقتصاد، جامعة العربية السورية – دمشق، 2015/2014.
- أعمارة نصيرة، الصيرفة الالكترونية ودورها في تطوير نظم الدفع الحديثة، مذكرة ماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالة وبنوك، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.
- العرباوي امين، الإصلاحات البنكية في الجزئر – واقع وآفاق، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبي لكر بلقايد، تلمسان –الملحقة الجامعية مغنية، 2016/2015.

ثالثا – المجلات والمقالات:

- بودرو عصام، ، تسيير المخاطر المالية لأنظمة الدفع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2،كلية العلوم الاقتصادية، مجلد "ب"، العدد 46 ديسمبر 2016.
- أديب قاسم شندي، الصيرفة الالكترونية، أنماطها وخيارات القبول أو الرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 27،2011.
- العياطي جهيدة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة بوضياف –المسيلة، العدد 3، 2017.

- العشي هارون، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين أداء البنكي فيظل التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1،المجلد "ع"،العدد 20،2018.
- نعيمة مولفرية، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، مجلة الباحث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تكوين المتواصل، مركز تيارت، مجلد "ب"،العدد 6.
- غزالي نزيهة، الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البحوث السياسية والإدارية ، جامعة لمين دباغين، سطيف 2، قسم "ا"،العدد 10.
- بلعياش ميادة، واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت 1955-سكيكدة، المجلد 5، العدد 8، 2017.
- رشيد بوعافية، آلية الدفع الالكتروني باستعمال بطاقة الائتمان عبر شبكة الانترنت، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، مجلد" د"، العدد 7سبتمبر، 2012.
- رابح حمدي باشا، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3.
- جلول بن قشوة، آليات الدفع الحديثة في المؤسسات المالية الجزائرية ومساهمتها في انتشار استعمل التسويق الالكتروني، دراسات مجلة دولية علمية محكمة، جامعة الاغواط، صنف "ا"، العدد 29 مارس، 2017.
- بودلال علي، اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كالية للتقليل من الكتلة النقدية غير رسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان، العدد 5 مارس، 2018.
- عبد الجليل مقدم، واقع ورهانات تطبيق انظمة الدفع الالكتروني واثرها على اداء البنوك التجارية، مجلة قسم علوم التسيير، جامعة طاهري مُحَّد، بشار، مجلد "ا"، العدد 2018/11/5.
- عرابة رابح، دور التكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنه الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد "ب"، العدد 8.

- سمية عبابسة، الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي، مجلد "ا"، العدد 2016/12/06.
- بصيري محفوظ، نظام الدفع الالكتروني الجزائري، كآلية لتطوير وسائل دفع جديدة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البويرة، مجلد 11، العدد 4 اكتوبر، 2019.
- قرومي حميد، واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، دراسات اقتصادية، المجلد "ع"،العدد24، 2014.

رابعا – المداخلات والملتقيات:

- عبد الغني ربوح، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي العلمي حول "إصلاح النظام المصرف الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- معرفي فريدة، البنوك الالكترونية، باحثة ماجستير في العلوم الاقتصادية، النقود ومالية، جامعة بسكرة.

خامسا – القوانين والمراسيم:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، بتاريخ 16 مارس 1992.
- المادة 69 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 12/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقروض.
- المادة 06/88 الصادر في 1988/01/12 المعدل والمتمم للقانون 12/86.
- المادة رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

سادسا – المواقع الإلكترونية:

- http: //www.bna.dz
- https: //www.ag-bank.com
- http://www.caisse-enregistreuse-pro.fr
- www.Badr_Bank.DZ,principales activités de la BADR
- Source : www.badr-bank.dz

ملخص:

يعد تحديث نظام الدفع أولوية هامة لجميع الاقتصاديات ما دام أن وسائل الدفع التقليدية أصبحت اقل فاعلية في معالجة المعاملات لا سيما بظهور المصارف الالكترونية، فالتطور التكنولوجي ساعد كثيرا في إنشاء وسائل دفع جديدة كبطاقات الائتمان والنقود الالكترونية التي من شانها تسهل مهمة تسوية المعاملات في المصارف باختصار الوقت والتكلفة وتحقيق مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية تحقيقها .

في ظل ذلك، أدركت الجزائر ضرورة تحديث نظامها، بتبني عدة مشاريع وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع، ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة عن بعد .

لاكن بالرغم من المجهودات التي بذلتها لإصلاح جهازها المصرفي إلا أنها لازالت متأخرة نوعا ما .و من خلال معرفة واقع نظام الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية قمنا بدراسة حالة الوكالة البنكية بنك الفلاحة والتنمية الريفية قصر الشلالة تم التوصل ان استعمالها للبطاقة البنكية لا يزال في أول مراحله، ومن اجل تحقيق ارسال شامل لوسائل الدفع الجديدة وأنظمتها فانه من الضروري رفع احد أنواع العقبات ذات الطابع الثقافي والتقني والأمني .

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع، المصارف الالكترونية، وسائل الدفع، البطاقة البنكية .

Summary:

After modernizing the payment system ,it is an important priority for all economies, as long as the traditional payment methods have become ineffective in dealing with transactions,especially with emergence of electronic banks for technological development, a lot has been helped in the winter by no payment methods, credit cards and electronic money that will facilitate the task of settling transactions in banks in a short time. And the cost and the realisation of mirrors that the traditional payment methods could not achieve in light of this, algeria realized the necessity of moderenizing its system, by adopting several projects, starting withdrawals and payments of large amount and the system of remote clearing. But despite the efforts made to reform its banking system,it is somewhat late and through knowing the reality of the electronic payment system in algeria banks , we have studied the case of the bank agency of the agriculture and rural development bank ,Qasr Al chellala, it was concluded that its use of the car dis still in its early stages, and in order to no payment methods and regulations , it is necessary to raise one of the types of obstacles of a cultural, technical and security nature.

Key words: Payment system, Electronic banks, Payment methods, Bank card.